الجريمة في إطار التفسير الاقتصادي للمجتمع

الدكتور عبود السراج
إستاذ القانون الجزائي المساعد
في جامعتي دمشق والكويت

مقدمة :

١ ــ تعد الشروط الاقتصادية للمجتمع ، من أول الظواهر التي وقف عندها المفكرون ، منذ القدم ، حين بحثهم عن سببية السلوك الاجرامي . فقد فكر فيها وناقشها عدد من فلاسفة الاغريق ، مثل « **زينوفون** » Xenophon و « **أفلاطون** » و « **أرسطو** » ، ومن فلاسفة الرومان ، مثل « **رمانز فيرجيل** » Romans Vergil ، و« **هوراس** » Horace (١) . كما تناولها بالدراسة ، فيما بعد ، عدد من فلاسفة العرب ، مثل « **ابن خلدون** » ، ومن فلاسفة القرون الوسطى ، مثل « **القديس توما الاكويني** » Sain Thomas d'Aquin (١٢٢٥ ــ ١٢٧٤) ، وفلاسفة ما قبل عصر النهضة ، مثل « **القديس توماس مور** » Saint Thomas More

---

(١) لم يكرس فلاسفة الاغريق او فلاسفة الرومان دراسات خاصة بسببية الجريمة وعلاقتها بالظروف الاقتصادية ، ولكنهم أشاروا الى هذه العلاقة وناقشوها في معرض طرحهم ومناقشتهم لمشاكل الانسان ، كالخير والشر ، والحق والباطل ، والظلم والعدل ، والفضيلة والرذيلة . راجع مقولات فلاسفة الاغريق والرومان حول الجريمة في :
H. Ellenberger et M. Dongier, Criminologie, Encyclopédie Médico-Chirurgical, Paris, 1958, Fascicules 33760 A 10.

(١٤٧٨ ــ ١٥٣٥) . ولعل هذا الاخير ، هو اول من استعمل الاصطلاح القائل ، بأن الجريمة « **ظاهرة اجتماعية** » Social phenomenon وربطها حسب هذا الوصف ، بالظروف الاقتصادية للمجتمع (٢) .

٢ ــ ولم يفت « **سيزار بكاريا** » Cesare Beccaria (١٧٣٥ ــ ١٧٩٤) ، قائد اول ثورة في الفكر الجزائي ، أن يربط الجريمة بالبؤس الاقتصادي ، وبيأس الطبقات الفقيرة (٣) . وقد قال بهذا الراي ، في عصره ، أكثر الفلاسفة الذين مهدت افكارهم لقيام الثورة الفرنسية ، مثل « **جان جاك روسو** » (٤) ، و « **جابرييل بونو دو مابلي** » (٥) ، و « **جاك بيير**

---

(٢) القديس الانكليزي « توماس مور » او « توماس موروس » Morus ، اول من قام في تاريخ علم الاجرام بمحاولة جادة للتعرف على اسباب الجريمة ، ونشر آراءه في كتابه الشهير « الطوبائية » Utopia ، الذي صدر باللغة اللاتينية في مدينة « لوفان » ببلجيكا عام ١٥١٦ . وخلاصة ما انتهى اليه « توماس مور » في نطاق الجريمة ، ان السلوك الاجرامي هو وليد المجتمع ، وان السبب الرئيسي للجرائم التي تقع في انكلترا هو الحالة الاقتصادية فيها ، وخاصة ظروفها الزراعية السيئة . و « توماس مور » من اكثر رجال عصره جراة في آرائه ، وقد كلفه هذا حياته . حيث أعدم بتهمة الخيانة عام ١٥٣٤ ، بعد ان خلف وراءه اكثر من تسعين مؤلفا باللغات الانكليزية والالمانية والفرنسية . راجع آراء « توماس مور » حول الجريمة ، في الطبعة الانكليزية لكتابه « الطوبائية » ، نيويورك ، ١٩٤٧ ص ٣٤ وما بعدها .

(٣) وضع « بكاريا » آراءه حول فلسفة الجريمة والعقوبة ، في كتابه الشهير « الجرائم والعقوبات » Des Délits et des Peines ، الذي نشر في عام ١٧٦٤ ، وكان بداية ثورة جديدة في الفكر الجزائي . راجع النسخة الانكليزية :

Cesare Beccaria, On Crimes and Punishments, Translated by Henry Paolucci, The Library of Liberal Arts, The Bobbs-Merrill Company, Inc., New York, 1963.

(٤) اهم آراء الفيلسوف الفرنسي « جان جاك روسو » Jean-Jacques Rousseau (١٧١٢ ــ ١٧٧٨) ، حول علاقة الجريمة بالملكية الفردية ، وعدم المساواة في توزيع الثروات ، نجدها في كتابه « خطب في اصل واسس انعدام المساواة » .

Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité.

وان كانت كتبه الاخرى ، وخاصة كتاب « العقد الاجتماعي » Contrat Social لم تخل من اشارات الى هذه المسالة .

(٥) « جابرييل بونو دو مابلي » Gabriel Bonnot de Mably (١٧٠٩ ــ ١٧٨٥) ، فيلسوف فرنسي ، وضع مذهبا اجتماعيا ، وشرحه في كتابه « شكوك حول النظام الطبيعي والاساسي للمجتمعات » (١٧٦٨) .

بريسو » (٦) ، و **« دي هلفيتيوس »** (٧) .

٣ ــ وحتى هذه المرحلة التاريخيـــــة ، كان تحليل ارتباط الظـــروف الاقتصادية بالجريمة ، يعتمد على رؤية تجريدية ، ونظرة عقلية تستوحي اكثر مقوماتها من اعتبارات اخلاقية مؤسسة على احكام الخير والشر . أما التحليل العلمي لهذا الارتباط ، والغوص في أعماق الجريمة كظاهرة اجتماعيـــــة ، والبحث عن درجة التطور المادي للمجتمعات التي تتزايد فيها معدلات الجريمة، فقد كان غائبا غيابا كليا .

٤ ــ ولكن ما ان اغرقت الفلسفة المادية الالمانية ، التي يقف على راسها **« لودفيج فيورباخ »** (١٨٠٤ ــ ١٨٧٢) (٨) ، الفكر الاوربي ، وطغـــــت الفلسفة الوضعية الفرنسية ، التي صاغ قواعدها **« أوغست كونـــــت »** (١٧٩٨ ــ ١٨٥٧) (٩) ، على مناهج البحث في العلوم الانسانية ، حتى دخل

---

(٦) **« جاك بيير بريسو »** Jacques-Pierre Brissot de Warville (١٧٥٤ ــ ١٧٩٣) ، فيلسوف فرنسي ، اشتهر بكتابه « ابحاث فلسفية حول حق الملكية والسرقـــة في حالة الفطرة وفي حالة المجتمع » (١٧٨٠) .

(٧) **« دي هلفيتيوس »** D'Helvétius من الفلاسفة الفرنسيين الذين بـــرزوا في القرن الثامن عشر ، وساهموا في بناء الفكر الاشتراكي ، ومحاربة المشاكل الاجتماعية ، ومنها الفقر والسرقة . وضع أفكاره في كتابه الذي نشر بعد وفاته بعنوان « كتاب الانسان وتعليمـــه » .

(٨) **« لودفيج اندرياس فيوربـــــاخ »** Ludwig Andreas Feuerbach (١٨٠٤ ــ ١٨٧٢) ، فيلسوف الماني ، بدأ حياته كاحد الهيجليين الشبان ، من اعضاء الجناح اليساري الهيجلي . ثم جرد فلسفة استاذه من طابعها المثالي ومذهب وحـــدة الوجود ، لكي يحولها الى فلسفة مادية صرفة ، في كتابه الشهير « جوهر المسيحية » ، الذي نشر عام ١٨٤١ . واهم ما فعله « فيورباخ » هو احلال « الانسان » محل « الفكرة الالهية » . ولكن « كارل ماركس » هو الذي وجه مذهب « فيورباخ » وجهته الصحيحة ، باحلال « القوى المادية » محل « الانسان » .

(٩) **« أوغست كـــونت »** Auguste Comte (١٧٩٨ ــ ١٨٥٧) ، فيلسوف فرنسي ، كان له الفضل الاول في تاسيس « المذهب الوضعي » Positivisme ويرى هذا المذهب ، أنه عند القيام باية دراسة ، لا بد من الابتعاد عن كل بحث فيمـــا وراء المادة ، والوقوف فقط عند ما يمكن ادراكه ادراكا ماديا محسوسا ، لان البحـــث عن الحقيقة لا يتم الا من خلال الملاحظة والتجربة ، والاتصال المادي المباشر بالواقـــع المحسوس . أهم ما كتبه « دروس في الفلسفة الوضعية » (١٨٣٠ ــ ١٨٤٢) .

الفكر الجزائي مرحلته العلمية وبدأ يستمد صوره واحكامه من الواقـــع المحسوس ، ومن الاتصال المادي المباشر بالظاهرة الاجرامية . وهنا برزت اهمية اعطاء الواقع الاقتصادي عناية خاصة ، بغية الكشف عن القوانين التي تربط بين متغيراته السريعة الحركة ، والكثيرة التبدل ، وبين الجريمة .

٥ ــ ولقد افترق المهتمون بالواقع الاقتصادي وتأثيراته على الجريمة في اتجاهين مختلفين :

الاتجاه الاول : ويرى أن مشكلة الجريمة مرتبطة بالبناء الاقتصـــادي للمجتمع ، وان وصفها وتفسيرها وحلهـــا ، يجب ان توضع في اطار النظام الاقتصادي القائم ، والتكوين الطبقي للمجتمع ، والايديولوجيـــة السياسية السائدة فيه . ومن ابرز الذين ساروا في هذا الاتجاه ، « كارل ماركس » ، و « فريدريك انجلز » ، و « فيليبو توراتي » ، و « انريكـــو فيري » ، و « الفريدو نيسيفورو » ، و « وليم ادريان بونجير » .

الاتجاه الثاني : ويذهب الى أن الظروف الاقتصادية للمجتمع (بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي تحدث فيه هذه الظروف) تساهـــم مساهمة فعالة في الجريمة ، دون أن تلغي دور الظروف الاجتماعية الاخرى ، او احيانا دور الظروف الشخصية فيها . ومن المنادين بهذا الاتجاه ، نذكـــر « شارل لوكاس » ، و « جورج فون ماير » ، و « فيليبو بوليتي » ، و « سيرل بيرت » ، و « فرانز اكسنر » ، و « ليون رادزينوفيتش » .

تقسيم البحـــث :

٦ ــ وهكذا سندرس مشكلة الواقع الاقتصادي والجريمة ، من خـــلال الاتجاهين الاساسيين اللذين افترق اليهما علمـــاء الجريمة ، في القسمين التاليين :

القسم الاول ــ وسنكرسه لدراسة النظريات التي عالجت الجريمـــة بوصفها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي .

القسم الثاني ــ وسندرس فيه النظريات التي اهتمت بالجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية تساهم في تكوينها الظروف الاقتصادية .

القســـم الاول

الجريمة ظاهـــرة اجتماعيـــة
مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي

٧ ــ لم يكرس « **كارل ماركس** » (١٨١٣ ــ ١٨٨٣) للجريمة دراســـة خاصة ، ولكنه تناولها بالتحليل في معرض مناقشته لمشاكل المجتمع وقضاياه الرئيسية . فقد احتوى كتابه « **الايديولوجية الالمانية** » (١٨٤٦) ، في الجزء الثالث منه ، على دراسة بعنوان « الحقوق والجريمة والعقوبـــة » (١٠) .

وفي هذه الدراسة نقد « ماركس » النظرة البورجوازية الى الجريمـــة والقانون ، وهاجم راي « **هيغل** » في طبيعة العقوبة ، ثم انتقل الى البرهنـــة على ان السلوك الاجرامي هو جزء من البناء الفوقي للمجتمع . وهذا البناء تتحدد شروطه بالبناء التحتي الذي يسنده ، وهو البناء الاقتصادي . وعلى هذا فان الجريمة مرتبطة بالطابع المتأصل في النظام الرأسمالي ، وما يخلقه هذا النظام من تناقضات وصراعات طبقية .

وفي عام ١٨٥٣ كتب « ماركس » مقالا عن « **عقوبة الاعدام** » (١١) ، اكد فيه مرة اخرى ، على ان ظاهرة الجريمة تخضع لسمات متأصلة في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ، اكثر من خضوعها لارادة الافراد ، او لاي سبب آخر .

وآخر اشارات « ماركس » الى الجريمة كان في كتابه « **فضل القيمة** »

---

(١٠) Karl Marx and Friedrich Engels, The German Ideology, Lawrence and Wishart, London, 1965, P. 342-379.

(١١) Karl Marx, Capital Punishment, New Daily Tribune, 28 January 1853, Reprinted in : T. Bottomore and M. Rubel (Editors), Karl Marx : Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, Penguin, 1963, P. 233-235.

(١٨٦٣) (١٢) ، حيث بذل محاولة جديدة للبرهنة على وجود رابطة طبيعية بين الجريمة وعلاقات الانتاج في النظـــام الراسمالي ، وعلى ان الطبيعـــة الاجرامية هي نتاج للتكوين الاجتماعي والاقتصادي لهذا النظام .

٨ ــ اما « **فريدريك انجلز** » (١٨٢٠ ــ ١٨٩٥) ، فقد تناول الجريمة في دراسة خاصة وواسعة ، كرس لها جزءا كبيرا من كتابه « **اوضاع الطبقة العاملة في انكلترا في عام ١٨٤٤** » (١٨٩٢) (١٣). وهو يرى في هذه الدراسة ان قيام الصناعة الراسمالية في انكلترا ، ادى الى افساد اخلاق الطبقة العاملة ، ودفع ابناءها الى الجريمة . وقد حدث ذلك نتيجة المعاملة القاسية الفظة التي تلقاها هذه الطبقة من البورجوازيـــة ، ونتيجة الظروف السيئـــة التي تحيط بالعمال في مجال التعليم والثقافة والسكن وساعات العمل ... وفي انعدام اي ضمان ضد البطالة او العجز او المرض ، وفي سلب الحريات والحرمان من اكثر الحقوق التصاقا بالانسان . ان طبقة تعاني مثل هذه الظروف ، كما يقـــول « انجلز » ، ستجد نفسها امام طريق الجريمة دون اي خيار لها ، مثلما يخضع الماء لقوانين الطبيعة ، فيجد نفسه امام التبخر في درجة حرارة معينة (١٤) .

٩ ــ وتوالت الدراسات بعد ذلك من علماء متخصصين بالجريمـــة ، ويؤمنون بالتفسير الاقتصادي للمجتمـــع ، مثل « **فيليبـــو توراتي** » (١٥) ،

---

(١٢) Karl Marx, Theories of Surplus - Value, Part I, Translated by Emile Burns, Progress Publishers, Moscow, 1969, P. 387 - 388.

وراجع شرح هذه الافكار في :

John Lekschas, A Propos de quelques Questions Concernant la Criminalité dans la Société Socialiste, Revue de Droit et de Legislation de la Republique Democratique Allemande, N. 1/71, 1971, P. 15-23.

(١٣) Friedrich Engels, The Condition of the Working Class in England in 1844, Allen and Unwin, London, 1950.

(١٤) Ibid., P. 130.

(١٥) « فيليبو توراتي » Filippo Turati احد كبار علماء الجريمة الايطاليين ، الذين ظهروا في القرن التاسع عشر . ناقش مشكلة الجريمة والظروف الاقتصادية للمجتمع في كتابه « الجريمة والمسالة الاجتماعية » ، ميلانو ، ١٨٨٣ .

و « انريكو فيري » (١٦) ، و « الفريدو نيسيفـــورو » (١٧) ، و « ماكس نوردو » (١٨) ، و « رافائيل ساليلاس » (١٩) ، و « آشيل لوريا » (٢٠) ، و « برونو باتاغليا » (٢١) ، و « انتونيو مارو » (٢٢) ، و « اوغست بيبل » (٢٣) ، و « لوكس » (٢٤) ، و « نابوليون كولاجي » (٢٥) ، و « وليم ادريان بونجير » (٢٦) .

١٠ ــ ولعل نظرية « وليم ادريان بونجير » (١٨٧٦ ــ ١٩٤٠) (٢٧)، هي

---

(١٦) « انريكو فيري » Enrico Ferri ، ثـــاني مـؤسسي المدرسة الوضعيـــة الايطالية ، بعد « لوميروزو » . رجل قانون ، وعالم اجرام ، ومفكر اجتماعي ، وضع اهم افكاره في كتابه « علم الاجتماع الجنائي » ، وناقش الجريمة والظروف الاقتصادية ، بصورة خاصة ، في كتابه « الاشتراكية والاجرام » ، تورينو ، ١٨٨٣ .

(١٧) « الفريدو نيسيفورو » Alfredo Niceforo عالم اجرام ايطالي ، شرح افكاره في دراسته « الاجرام والظروف الاقتصادية في سيسيليا » ، ١٨٩٧ .

(١٨) « ماكس نوردو » Max Nordau ، عالم اجرام فرنسي ، اهم كتاباته : « نظرية بيولوجية جديدة للجريمة » ، ١٩٠٢ .

(١٩) « رافائيل ساليلاس » Rafael Sallilas عالم اجرام اسباني .

(٢٠) « آشيل لوريا » Achille Loria ، عالم اجرام فرنسي . اهم ما كتبـــه : « الاسس الاقتصادية للتكوين الاجتماعي » ، باريس ، ١٨٩٤ .

(٢١) « برونو باتاغليا » Bruno Battaglia ، عالم اجرام ايطالي ، شرح آراءه في كتابه « ديناميكية الجريمة » ، نابولي ، ١٨٨٦ .

(٢٢) « انتونيو مارو » Antonio Marro عالم اجرام ايطالي .

(٢٣) « اوغست بيل » August Bebel ، عالم اجرام الماني .

(٢٤) « لوكس » H. Lux ، عالم اجرام الماني .

(٢٥) « نابوليون كولاجاني » Napoleone Colajanni عالم اجرام ايطالي .

(٢٦) راجع شرح آراء هؤلاء العلماء في :
Stephen Schafer, Theories in Criminology, Past and Present Philosophies of the Crime Problem, Random House, 1969, New York, P. 263-270.

(٢٧) « وليـــم ادريـــان بونجـــير » Willem Adriaan Bonger (١٨٧٦ ــ ١٩٤٠) ، عالم اجرام هولندي ، ياتي في مقدمة الرواد الذين عرفهم تاريخ علم الاجرام . افتتـــح دراساته عن الجريمة ، في مسابقة عقدتها جامعة امستردام ، عام ١٨٩٩ ، موضوعها : « دراسة نقدية ومنظمة للادبيات المتعلقة بتاثير الظروف الاقتصادية على الجريمة » . ثم جعل من الموضوع اساسا لرسالته في الدكتوراه ، ولكتابه الشهير « الاجـــرام والظروف الاقتصادية » ، الذي نشره عام ١٩٠٥ ، وترجـــم لاول مرة الى اللغـــة

اكثر النظريات التي وضعت تفسير الجريمة في اطـــار التفسير الاقتصادي للمجتمع ، دقة وتناسقا وشمولا . وهذا ما يدفعنا الى عدم الدخول في تفاصيل آراء جميع المفكرين المشار اليهم ، والاكتفاء بعرض موجز لنظرية « بونجير » ، التي تضمنها كتابه : **« الاجرام والظروف الاقتصادية » (٢٨)** .

نظرية وليم ادريان بونجير :

١١ ـــ يعرف « بونجير » الجريمة بأنها « فعل يقترف داخل جماعـــة من الناس تشكل وحدة اجتماعية ، يضر بمصلحة الجميع ، أو بمصلحة الفئة القوية ، ويعاقب عليه ، من قبل هذه الفئة (أو من قبـــل جزء منهـــا) ، او بواسطة أجهزة تعين لهذا الغرض ، بعقوبة أشد قســـوة من مجرد رفضها الاخلاقي » (٢٩) .

الانكليزية عام ١٩١٦ . عمل « بونجير » استاذا في جامعة امستردام ، وعضوا في مجلس الشيوخ ، وظل طيلة حياته مفكرا اجتماعيا ، شديد الصلة بمشاكل مجتمعه . نشر عددا كبيرا من الكتب والدراسات والمقالات . ومن اهم كتبـــه : « الدين والجريمـــــة » (١٩١٣) ، و « مقدمة في علم الاجرام » (١٩٣٢) ، و « العرق والجريمة » (١٩٣٩) . وفي ١٠ مايو ١٩٤٠ ، كان « بونجير » يقف في القمة ، وهو في أوج علمه وفكره وفلسفته ، حينما اكتسحت جيوش النازية ارض وطنه . وهنا وجد نفسه امام خيار صعب ، اما الهرب واما الاسر والموت . ومما زاد موقفه تعقيدا ، ان وسائل الاعلام الالمانية ، كانت تعلن منذ عام ١٩٣٩ ، ان « بونجير » عدو النازية اللدود . ولم يتردد « بو نجير » كثيرا . رفض الهرب ، ورفض الموت في يد اعدائه ، وانتهى الى وضع حد لحياته بالانتحار ، بعد ان كتب لابنه يقول : « انني لا ارى اي مستقبل لي ، فانا لا استطيع الانحناء لهـــذا الزبد الذي طغى علينا جميعا » . راجع في حياة « بونجير » واعماله :

J. M. van Bemmelen, "Willem Adriaan Bonger", in Pioneers in Criminology, Edited by Hermann Mannheim, Second Edition, Patterson Smith, Montclair, New Jersey, 1972, P. 443—457.

(٢٨) Willem Adriaan Bonger, Criminality and Economic Conditions, Translated by H.P. Horton, Little, Brown, Boston, 1916.

وقد اعادت جامعة « انديانا » طباعة الجزء الثاني من الكتاب الثاني من هذا الكتـــاب عام ١٩٦٩ :

(٢٩) Criminality and Economic Conditions, Abridged and with an introduction by Austin T. Turk, Indiana University Press, Bloomington, 1969.
Bonger, Criminality and Economic Conditions, (1969), P. 25.

وهذا التعريف يشبه التعريف الذي اعطاه « **اميـــــــل دوركهايم** » Emile Durkheim للجريمة . ولكن الفارق بين « بونجير » و « دوركهايم » ، هو ان الاول اراد الوصول الى « **جوهر الفعل الجرمي** » ، في الوقت الذي وقف فيه الثاني عند حدود الفعل نفسه (٣٠) .

١٢ ــ ان جوهر الفعل الجرمي عند « بو نجير » لا يمكن ان يكـــون « **بيولوجيا** » ، لاننا لو اعتبرناه كذلك ، لما امكننا التفريق بين افعال القتـــل والتدمير والسلب التي يقترفها المجرمون ، وبين الاعمال التي يقوم بها الجنود ضد العدو اثناء الحرب . ولما امكننا التفريق ايضا بين حالة الشرطي الذي يقتل لصا يهرب منه ، وحالة اللص الذي يقتل الشرطي الذي يلاحقه للقبض عليه ، او التفريق بين حالة الشرطي الذي يضرب المتظاهريـــن ، وحالـــة

---

(٣٠) يستمد « دوركهايم » تفسيره للجريمة من طبيعة البناء الاجتماعي ، وما يحتويه هذا البناء من اشكال مختلفة ، كتقسيم العمل ، وتنظيم المجتمع ، وعلاقات الفرد بالجماعـــة . وهو يرى ان المشكلة الرئيسية في المجتمعات هي مشكلة العلاقة بين الافراد والجماعة ، ورفض الفرد الخضوع خضوعا آليا لكل اوامر المجتمع ونواهيه . ومما يزيد هذه المشكلة تعقيدا ، ان المجتمعات تعاني ، نتيجة انقسامها الى طبقات متعددة ، من صراعـــات دائمة بين القيم والمصالح ، وخاصة المجتمعات التي يسودها تقسيم خاطىء للعمـــل ، لم يتكون بصورة تلقائية ، وانما فرض بالقسر والاكراه على افراد المجتمع . وعند هذه النقطة يفترق « دوركهايم » عن « بونجير » . فبينما يرى الاول ان الجريمة ظاهرة طبيعية في المجتمع ، وضرورية لتطور القانون فيه ، وانها لا تختلف عن آي ظاهرة اخرى ، كالولادة والموت ، وان المجتمع ، كما هو ، حقيقة واقعة ، يرى الثاني ان الجريمة لاصقة بالنظام الاقتصادي الذي يقسم المجتمع الى طبقات مضطهدة وطبقات مضطهدة ، وحينمـــا يزول هذا النظام تزول الجريمة وينعدم وجودها .

راجع شرح نظرية « دوركهايم » حول هذه المسالة :

E. Durkheim, De la Division du Travail Social, Etude sur l'Organisation des Société Superieures, Alcan, Paris, 1893; Les Règles de la Méthode Sociologique, 13 édition, P. U. F., Paris, 1956; The Normal and the Pathological, in The Sociology of Crime and Delinquency, (edited by M.E. Wolfgang ...), Second Edition, John Wiley and Sons, Inc., New York, 1970, P. 11 — 14; Walter A. Lunden, "Emile Durkheim", in Pioneers in Criminology, op. cit., P. 385-399.

المتظاهرين الذين يضربون الشرطي دفاعا عن أنفسهم (٣١) .

وجوهر الفعل الجرمي لا يمكن ان يكون « **اخلاقيـــا** » . لان الرفض الاخلاقي اولا ، مسألة شعورية وليس مسألة عقلية ، ولأن المفاهيم الاخلاقية ثانيا هي مفاهيم نسبية ، ترتبط بالتنظيم الاجتماعي الذي تتكون فيه ، وبالتالي تتغير أو تتعدل بتغيير هذا النظيم او بتعديله (٣٢) .

١٣ ــ ان جوهر الفعل الجرمي لا يمكن أن ينظر اليه الا من خـــلال « **النظام الاجتماعي** » الذي يقع فيه هذا الفعل . لهذا فان الجريمة هي الفعل الضار بمصالح الجميع ، او بمصالح الفئة التي تملك السلطة في المجتمع (٣٣). وللتدليل على صحة موقفه هذا ، يضرب « بونجير » المثال التالي : قام عمال السكك الحديدية في هولندا باضراب جزئي عن العمل ، فأثار هذا الاضراب نقمة البورجوازية ، واعتبرته عملا لا اخلاقيا ، يجب أن يواجه بعقوبة قاسية . مما حدى بالاكثرية البرلمانية (وهي اكثرية بورجوازية) ، الى ان تتقدم الى مجلس النواب بمشروع قانون يقضي باضافة مادة جديدة الى قانون العقوبات الهولندي ، تتضمن تجريم اضراب عمال السكك الحديدية ، والمعاقبة عليه بالحبس . ومع أن المشروع اثار نقمة المنظمات العمالية ومعارضتها ، كما لقي معارضة شديدة من نواب حزب العمل في البرلمـــان ، فقد اقرته الاكثريـــة البرلمانية (٣٤) . ويعقب « بونجير » على مثاله بقوله : لو كانت البروليتاريا هي التي تملك الاكثرية البرلمانية ، لما احتوى قانون العقوبات الهولندي على نص يعتبر اضراب عمال السكك الحديدية جريمة . ان القانون يسن في كل المجتمعات المقسومة الى طبقة حاكمة وطبقة محكومة ، تبعا لارادة الطبقـــة

---

(٣١) Bonger, Criminality and Economic Conditions, (1969), P. 22.

وراجع ايضاح هذه الفكرة عند « بونجير » في كتابه « مقدمة في علم الاجرام » .
W. A. Bonger, An Introduction to Criminology, Translated by Emil van Loo, Methuen and Co., Ltd., London, 1936, P. 75 - 76.

(٣٢) Bonger, Criminality and Economic Conditions, (1969), P. 22.

(٣٣) ويحدد « بونجير » في كتابه « مقدمة في علم الاجرام » هذه الفكرة بوضوح أكبر ، حين يربط الدولة بالفئة التي تملك السلطة في المجتمع .
Bonger, An Introduction to Criminology, op. cit., P. 4—5.

(٣٤) Ibid., P. 24.

الحاكمة (٣٥) .

١٤ ــ ويعترف « بونجير » بوجود عدد مــن النصوص في قانــون العقوبات ، تجرم أفعالا تنال أبناء الطبقة الحاكمة والمحكومة معا ، كالقتل ، والاغتصاب . ولكنه يفسر وجود هذه النصوص ، بأن الجرائم التي تتضمنها ، تهدد الطبقة المسيطرة والطبقة المسيطر عليها معا . ولو ان السلطة انتقلت الى يدي الطبقة الاخيرة ، فستبقى هذه النصوص في قوانينها ، ولن تتمكن من الغائها (٣٦) .

١٥ ــ ويعترف « بونجير » أيضا بوجود بعض النصوص الجزائية ، في القوانين البورجوازية ، تحمي طبقة البروليتاريا . ولكنه يقول : ان هذه الحالة استثنائية ونادرة ، وتفسيرها أن طبقة البروليتاريا ليست مجردة من القوة بصورة مطلقة . انها تمتلك قدرا من القوة ، رغم انه محدود جدا ، لا تستطيع الطبقة البورجوازية اسقاطه من حسابها بصورة تامة (٣٧) .

الجريمة فعل انانى :

١٦ ــ يتساءل « بونجير » لماذا يرتكب الفرد افعــــالا ضارة بمصالح اشخاص يكوّن معهم جماعة واحدة ؟ (٣٨) أو بمعنى آخر ، ما هو السبب الذي يجعل الفرد يتصرف بطريقة انانية ؟

---

(٣٥) Ibid.

وراجع في هذا المعنى :

R. Serge Denisoff and Donald McQuarie, Crime Control in Capitalist Society, A Reply to Quinney, Issues in Criminology, Vol. 10, N. 1, Spring, 1975), P. 109—119.

(٣٦) Bonger, Criminality, P. 24.

(٣٧) Ibid.

(٣٨) يطرح « بونجير » هذا التساؤل كنتيجة لثلاثة تساؤلات كبيرة يطرحها دائما في بحثــــه عن سبب السلوك الاجرامي :

١ ــ متى ينشأ التفكير الاجرامي عند الفرد ؟ ٢ ــ ما هي القوى الموجودة في الفرد ، والتي تمنعه من تنفيذ هذا التفكير الاجرامي ، وما هو منشأ هذه القوى ؟ ٣ ــ ما هو الظرف الذي يقود الى ارتكاب الافعال الاجرامية ؟ (بونجير ، الاجرام والظــــروف الاقتصادية ، (١٩٦٩) ، ص ٤٠) .

يجيب « بونجير » على سؤاله ، فيقول : **ان نمط الانتـــاج ، والوسط الاجتماعي** الذي يخلقه هذا النمط ، هو الذي يجعل الفرد انانيا او غيريا . ففي **المجتمع البدائي الاول** كل الاشياء كانت تقتسم ، وكل شخص كان يساعد جاره على ضمان بقائه . ان الشعور الاجتماعي كان مبنيا على اساس المعاملة بالمثل ، والتشابه في الامتيازات (٣٩) . ولكن الامر تغير ، حين تطور المجتمع البدائي الاول ، ودخل في **مرحلة الرق** ، ثم في **مرحلة الاقطاع والعمل الماجور** . لقد اصبح نمط الانتاج في مجتمعات هاتين المرحلتين ، قائما على اساس الملكية الخاصة ، والربـــح الفردي . وهذا ما جعلـــه يتنافى مع تطـــور الغرائز الاجتماعية ، ومع مبدأ المعاملة بالمثل ، والتشابه في الحقوق والامتيازات . في المجتمع البدائي الاول ، كان المنتج يتقاسم انتاجه مع جيرانه مجانا ، ثم صار في المجتمعات اللاحقة يبادل انتاجه مع جيرانه بانتاجهم . وهذا التبادل ، هو الذي دفع المنتجين ، مع تقدم الميكانيكية الاقتصادية وتعقيدها ، الى البحث عن الربح ، ثم البحث عن اكبر قدر ممكن من الربح . والحصول على ربح مبالغ فيـــه ، يتطلب دائما اللجـــوء الى الـــوان من الغش والتدليس والخـــداع والكذب (٤٠) .

ومنذ أن انتقل المجتمع الى مرحلة الرق انقسم الى طبقتين : طبقـــة مستثمرة وطبقة مستثمرة . وهذا الوضع نمى مفهوم الملكية الفردية ، وخلق بالضرورة الحاجة الى وجود قوة عامة تحمي ملكية المالك ، وامتيازات الطبقة المستثمرة . ولقد وجدت هذه القوة تحت اسم الدولة ، لتصبح أداة في يد السيد ، يستعملها لتوسيع رقعة أملاكه ، وفرض سلطته على عبيده . وهذا الوضع الاقتصادي والسياسي الجديد ، هو الذي ضاعف من تعقيد المشكلة ، وقاد الى مزيد من الاضطهاد والفقر والكراهية (٤١) . والحال لم يختلف حين انتقل المجتمع الى مرحلة الاقطاع ، وصار العمل ماجورا ، وحين انتقل الى **مرحلة الرأسمالية** ، وتكونت تنظيمات وعلاقات اجتماعية جديدة (٤٢) .

---

(٣٩) Bonger, Criminality and Economic Conditions, (1969), P. 32 and seq.

(٤٠) Ibid., P. 37 et 38.

(٤١) Ibid., P. 39, 45, 46.

(٤٢) يشرح « بونجير » وجهة نظره في هذه المسألة فيقول : « نحن لا نستطيع الحديث عـــن القضاء على الانانية ، بتطور الزمن (وتطور المجتمعات الانسانية) ، ولكننا نستطيـــع الحديث عن تعديل العنف خلال هذا التطور . فمن غير الممكن أن نحكم على الراسمالي الذي يوقف العمل في مصنعه ، ليجبر العمال على الانفصال عن اتحادهم ... ويحكـــم

١٧ ــ ولقد طبق « بونجير » هذه النتيجة على المجتمع الراسمالي ، فراى ان الاتجاهات الانانية للنظام الراسمالي تحول دون نمو الغرائز الاجتماعية للفرد ، لان المصالح الاقتصادية في **صراع** دائم مع بعضها البعض ، صراع بين الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا ، وصراع في داخل الطبقة البرجوازية نفسها . وهذا الصراع ، في كلتا الحالتين ، هو الذي يقلب الطبيعة الغريزية نحو الآخرين الى فظاظة ، ويدفع الى اختفاء جزء كبير من القيم الاخلاقية (٤٣) .. انه لا ينكر وجود نوع من التعاون في داخل المجتمع الراسمالي ، ولكن هذا التعاون ليس الا نتيجة لصراع المصالح الاقتصادية . ان القبول بمشاركة الآخرين يظل قائما ، طالما ان التعاون لا يؤثر على مجموع الأرباح التي يجنيها اصحاب الشركات ورؤوس الأموال ، وطالما انه ضروري احيانا لزيادة هذه الأرباح (٤٤) .

١٨ ــ وهنا يعطي « بونجير » صورة حية لكيفية تكوُّن السلوك الاجرامي ، في اي مجتمع من المجتمعات . فهو يشبه الحالة العقلية عند الفرد ، في مرحلة التفكير بارتكاب الجريمة ، بالميزان الذي يحمل في احدى كفتيه الدوافع الغيرية ، وفي الكفة الاخرى الدوافع الانانية . ورجحان احدى الكفتين، وبالتالي اقدام الفرد على الجريمة او احجامه عنها ، يتوقفُ على الوزن الذي يلقيه المجتمع في كل واحدة منهما (٤٥) . فلو افترضنا ان شخصا ينشأ في حي فقير ، مزدحم بالسكان ، يقع في مدينة كبيرة . والده سكير ، وامه بغي .

على عائلاتهم بالجوع ، بانه اقل انانية من مالك الرقيق الذي يسوق رقيقه الى العمل الشاق . ان الراسمالي لا يستخدم القوة ــ حيث لا فائدة منها ــ لان لديه سلاحا اشد قوة .... وهو هنا يبدو ظاهريا اقل انانية من السيد ، ولكنه في الواقع انساني مثله تماما ... » (بونجير ، الاجرام والظروف الاقتصادية ، (١٩٦٩) ، ص ٢٨) . وراجع شرح نوعية الدولة في المجتمع الراسمالي ، واعتبارها « نظام بوليس » لا يقيم وزنا لارادة الجماهير ، وهدفه الاول هو الحفاظ على مصالح الطبقة الراسمالية (بونجير ، الاجرام والظروف الاقتصادية (١٩١٦) ، ص ٣٠٩) .

وراجع بالنسبة للنظام الراسمالي بصورة خاصة :

R. Serge Denisoff and Donald McQuarie, Crime Control in Capitalist Society, op. cit., P. 109—119.

(٤٣) Bonger, Criminality and Economic Conditions, (1969), P. 42, 85.

(٤٤) Ebid., P. 41 et seq.

(٤٥) Ibid., P. 86.

لم يدخل المدرسة طيلة حياته . يعيش حياة التشرد بين حين وآخر . تقوده ظروفه الى أن يوضع في سجن ، فيكمل فيه ثقافته الاجرامية . ولنفترض أن نفس الشخص ، ينشأ في بيئة صحية . لا يعاني من الفقر أو يتقلب في الغنى الفاحش . يربيانه والدان عقلانيان ومحبان . يدخل المدرسة ويتزود بالعلم والمعرفة . يمارس مهنة جيدة ، لا يوجد فيها ما يبعث على الطمع وحب المال . وما علينا عندئذ الا أن نلاحظ الفرق بين الحالتين ، ونوع الشخصية التي تنشأ في البيئة الاولى ، ونوع الشخصية التي تنشأ في البيئة الثانية (٤٦) . ومن هذا يستخلص « بونجير » قوله :

ان النظام الراسمالي ، يساعد على رجحان كفة الجريمة ، بما ينميه في الفرد من دوافع الانانيـــة ، وحب الذات ، وتحقيق المكاسب الماديـــة والشخصية (٤٧) .

التركيب الطبقي للمجتمع الراسمالي :

١٩ ــ التقسيم الطبقي في المجتمع الراسمالي امر لا مفر منـــه عند « بونجير » (٤٨) . وهذا المجتمع يتالف من اربع طبقات :

اولا ــ الطبقة البورجوازية The Bourgeoisie

وهي الطبقة العليا في المجتمع الراسمالي . وتضم الراسماليين الاثرياء ، المالكين لوسائل الانتاج الكبـــرى ، واصحاب رؤوس الامـــوال المتوسطة ، القادرين على الاستفـــادة من جزء من فضـــل القيمـــة Surplus Value واصحاب المهن الحرة .

ثانيا ــ طبقة البورجوازية الصغيرة The Petty Bourgeoisie

وتضم اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة ، المرتبطين دائما بالطبقـــة البورجوازية ، والخاضعين اقتصاديا لضغوطها ، والمؤهلين في كل حين ، لفقدان كل شيء ، واللحاق بطبقة البروليتاريا .

---

(٤٦) Ibid., P. 86, 87.

(٤٧) Bonger, Criminality and Economic Conditions (1969), P. 40, 87.

(٤٨) Bonger, Criminality and Economic Conditions, (1916), P. 262—275.

ثالثا ــ طبقة البروليتاريا The Proletariat

وتضم الاشخاص الذين لا يملكون اية وسيلة من وسائل الانتاج ، ويعيشون فقط على بيع عملهم .

رابعا ــ طبقة البروليتاريا الدنيا The Lower Proletariat

وتضم الاشخاص الذين لا يملكون اية وسيلة من وسائل الانتاج ، وغير قادرين على بيع عملهم (٤٩) .

تصنيف الجرائم وارتباطه بالتركيب الطبقي للمجتمع الراسمالي :

٢٠ ــ يقسم « بونجير » الجرائم حسب نوع **الدافع** او المحرك لها ، الى اربعة انواع : الجرائم الاقتصادية ، والجرائم الجنسية ، والجرائم الانتقامية ، والجرائم السياسية . وهو يرى أن هذه الانواع الاربعة ، ترتبط ارتباطا وثيقا ، بالشروط الاقتصادية ، والاجتماعية ، والنفسية ، التي تعيش تحت ظلها كل طبقة من طبقات المجتمع الراسمالي (٥٠) . وسنرى تفصيل ذلك فيما يلي :

النوع الاول ــ الجرائم الاقتصادية Economic Crimes

٢١ ــ للجريمة الاقتصادية مفهوم واسع عند « بونجير » . فهي : « كل فعل اجرامي يرتكب بدافع اقتصادي » (٥١) . وعبارة « **الدافع الاقتصادي** » economic aim ، مأخوذة هنا بمعناها الواسع ،

---

(٤٩) يقارن « بونجير » بين اوضاع البروليتاريا والبروليتاريا الدنيا ، ويرى ان الفروق بينهما ليست كمية فقط ، وانما هي كيفية ايضا . فالبروليتاريا طبقة ضرورية في المجتمع ، بحيث لا يستطيع ان يعيش بدونها . لذلك فان العامل مهما كان مضطهدا ، فلا يفقد احترامه لنفسه . اما البروليتاريا الدنيا ، فليست مفيدة في المجتمع ، وهي فوق ذلك ضارة ايضا . فهي لا تنتج شيئا ، وتعيش على ما ينتجه غيرها . وهذا ما يجعلها تفقد كل احترام لنفسها ، ولا تتورع عن القيام باي فعل من شانه ان يحافظ على وجودها . ان الفقر المطلق ، باختصار ، يقتل العواطف الاجتماعية في الانسان ، ويدمر علاقاته بالناس الاخرين . وان علينا ان لا نتوقع من الشخص الذي يتخلى عنه الجميع ، أن يحمل شعورا طيبا تجاه الاشخاص الذين تركوه لهذا المصير . « بونجير » ، الاجرام والظروف الاقتصادية ، (١٩٦٩) ، ص ٥٢ ــ ٥٣) .

(٥٠) Bonger, (1969), P. 89—91.

(٥١) Ibid., P. 91.

اي « تصد الحصول على منفعة مالية » . لهذا فان الجرائم الاقتصادية حسب تصنيفه هي :

اولا ــ التشرد والتسول .

ثانيا ــ السرقة بجميع انواعها ، وما يلحقهـا من جرائم اعتداء على الامـوال .

ثالثا ــ السلب والجرائم المشابهة له .

رابعا ــ الجرائم الاقتصادية البورجوازية (٥٢) .

اولا ــ التشرد والتسول :

٢٢ ــ في راي « بونجير » ان جريمتي التشرد والتسـول ، هما من مفرزات النظام الراسمالي ، لان مصدرهما الاساسي هو **البطالـة** . وهو لا ينكر وجود تشرد وتسول ارادبين ، ولكنه يقـول : بأن عدد المشردين والمتسولين بارادتهم قليل جدا اذا ما قيس بعدد المشردين والمتسولين رغـم ارادتهم . فحين لا يجد الانسان عملا يعيش منه ، يفقد القوة الشرائية التي تمكنه من دفع تكاليف سكنه ، وتأمين حاجاته الاساسية من الغذاء والملبس . وبهذا يجد نفسه لاجئا في الشوارع والاماكن العامة ، ومتسولا يبحث عن ثمن كسرة الخبز . وهذا هو حال العاجزين عن العمل ، والشيـوخ ، وحـال الاطفال الذين يدربهم ذووهم على الاستجداء ، او يتركون دون مأوى او مورد رزق ، على اثر وفاة الابوين او طلاقهما او انفصالهما . ويرى « بونجير » انه حتى اذا وجد في المجتمع الراسمالي عاطلون عن العمل ، بسبب عدم رغبتهم في العمل ، فان النظام الاقتصادي هو الذي يستحق اللوم . فالصناعة تحتاج الى متعلمين ومدربين تدريبا كافيا . واذا احتاجت الى قدر ضئيل مـن غير المتعلمين ، فذلك من أجل قيامهم ببعض الاعمال الثانوية ، التي لا يدفـع لقاءها أجر معقول . وبعض هؤلاء ، من الذيـن ينتمون في غالبيتهـم الى البروليتاريا الدنيا ، سيندفعون الى التسول ، خاصة عندما يجدون فيه ربحا

---

(٥٢) Ibid., P. 92—93.

يفوق الربح الضئيل الذي يحصلون عليه من أعمالهم التافهة (٥٣) .

ثانيا ــ السرقة والجرائم المشابهة لها :

٢٣ ــ يدرج « بونجير » تحت عنوان السرقة ، أكثر الجرائم الواقعة على الاموال . ومن هذه الجرائم : السرقة بانواعها ، كالسرقة البسيطة ، والسطو على المنازل أو المحلات العامة ، وجرائم النصب وخيانة الامانة والاتلاف .

والسرقة عند « بونجير » هي وليدة المجتمع الرأسمالي ، وثمرة من ثمرات الصراع الطبقي الواقع في داخله . وتفسير ذلك ، هو أن جريمة السرقة لا ترتكب الا لاسباب ثلاثة :

١ ــ الفقر :

٢٤ ــ الفقر ، وبصورة خاصة الفقر المدقع ، هو أحد الاسباب الرئيسية لجريمة السرقة ، والجرائم الاخرى الواقعة على الاموال . فقد اكدت الاحصائيات الجنائية ، ان هذه الجرائم تتزايد كلما ازداد الفقر حدة . وتكون شائعة في الشتاء ، وعند الأزمات الاقتصادية ، وزمن ارتفاع الأسعار . ويرتكبها ، بصورة خاصة ، الارامل والمطلقات والعاطلون عن العمل (٥٤) .

٢ ــ الجشع :

٢٥ ــ يأتي الجشع في المرتبة الثانية بعد الفقر . وهو سبب هام من اسباب الجرائم الواقعة على الاموال . فهذه الجرائم ، كما تكثر في زمن الهبوط الاقتصادي ، تكثر أيضا في زمن الرخاء الاقتصادي ، ولكن لاسباب مختلفة . فحاجات الانسان ومتطلباته ، تتزايد في فترة الرخاء الاقتصادي . وهو حين لا يستطيع ارضاءها بطرق مشروعة ، لكثرتها وزيادة كلفتها ، يلجأ الى الطرق غير المشروعة . كما أن رؤية اشخاص وهم يتمتعون بمنتجات الحضارة الحديثة ، يدفع العديد من المحرومين منها ، الى الحصول على هذه المتع ،

---

(٥٣) Ibid., P. 93—103.

وراجع في هذا المعنى :

William J. Chambliss, A Sociological Analysis of the Law of Vagrancy, Social Problems, Vol. 12, (Summer, 1964), P. 67—77.

(٥٤) Ibid., P. 103—106.

مهما كانت الوسيلة الى ذلك (٥٥) . ويدعم « بونجير » رايه هذا ، بالدراسات الاحصائية التي قام بها العالم البلجيكي « **كيتليه** » Quetelet والعالم الفرنسي « **غيري** » Guerry ، والتي برهنت على أن جرائم السرقة تتزايد في المناطق الصناعية والتجارية ، اي في المناطق التي يظهر فيها الثراء ، وتعرض فيها وسائل الحضارة (٥٦) .

ويرى « بونجير » ان الاعلانات تشكل عاملا اضافيا في المجتمع الراسمالي لاثارة الجشع . وكذلك المخازن التي تعرض البضائع ، وتترك للمستهلك حرية تناولها بيده . ان هذه المخازن ، تشكل الوسط الملائم للسرقة ، لانها تثير الرغبة في امتلاك البضائع المعروضة أمام نظر المستهلك . وماذا يفعل هذا الاخير ، اذا كان لا يملك المال الكافي للحصول عليها (٥٧) .

٣ ــ احتراف السرقة :

٢٦ ــ يشكل المجتمع الراسمالي بيئة صالحة لنشوء « **المجرمين المحترفين** » Professional Criminals لجريمة السرقة . والمجرم المحترف، يقوم بجريمته عادة ، باعتباره يمارس مهنة ، كغيرها من المهن الاخرى ، دون أن يحس بتأنيب الضمير ، أو يرى في فعله عار الجريمة (٥٨) . والمجرمون

---

(٥٥) Ibid., P. 106—114.

(٥٦) Ibid., P. 107

(٥٧) يقول « بونجير » في هذا الصدد : تنتج الصناعة الحديثة كميات كبيرة من البضائع ، بصرف النظر عن امكانية تصريفها . وهنا تنشا فكرة اثارة الرغبة لدى الجمهور لشرائها . وتتم هذه الاثارة بطريقة العرض الجذابة ، وبالاضواء الساطعة ، وبكثير من الوسائل الاخرى المحققة لهذه الغاية . ونتيجة لهذا الوضع ، نشات فكرة المتاجر الكبيرة ، التي يمكن لكل فرد دخولها بحرية تامة ، وتناول كل ما يريده ، بحيث ينجذب الجمهور اليها كما تنجذب الفراشة الى الضوء . وهكذا ساهمت هذه المتاجر في زيادة الرغبة لدى الناس في الحصول على البضائع المعروضة امامهم ، وبالتالي زيادة الجشع لديهم (« بونجير » ، الاجرام والظروف الاقتصادية ، (١٩٦٩) ، ص ١٠٨) .

(٥٨) احتراف جريمة السرقة من المواضيع التي اثارت اهتمام علماء الجريمة ، فكرس لهـا بعضهم دراسات طويلة وكاملة من الناحيتين الاجتماعية والنفسية . ومن اهم ما كتب حول هذا الموضوع :

Edwin H. Sutherland, Theft as a Way of Life, in The Sociology of Crime and Delinquency. Edited by Marvin E. Wolfgang, Leonard Savitz and Norman Johnston, Second Edition, John Wiley and Sons, Inc., New York, 1970, P. 559—568; The Same, The Professional Thief,

المحترفون للسرقة يأتون من مصادر ثلاثة : المصدر الاول ــ يتكون من الاطفال الذين يدربهم آباؤهم أو اقاربهم على السرقة ، فينشؤون على كسب عيشهم منها ، ويعتادون على اقترافها ، كما لو كانوا يمارسون عملا عاديا . والمصدر الثاني ــ يتكون من اشخاص فقراء ، أو عاطلين عن العمل ، أو من الذين اضطرتهم ظروفهم للقيام بسرقات عابرة ، فتلتقطهم العصابات المتخصصة في السرقة ، وتدربهم ليصبحوا لصوصا محترفين . والمصدر الثالث ــ يأتي من السجون . حيث يعتبر السجن في الدوَل الراسمالية ، افضل مدرسة لتعلم الجريمة . فوجود مجرمين مخضرمين ومدربين وعريقين في الاجرام ، الى جانب المجرمين حديثي العهد بالجريمة ، وضعيفي الخبرة فيها ، يعطي الفرصة لهؤلاء ، ليعرفوا الكثير عن عالم الاجرام . كما أن السجناء ، كثيرا ما يفكرون بحياة الانسان العامل ، التي تتصف بالعمل المضني الى جانب المردود المادي القليل ، وبشروط الحياة السيئة ، فلا يجدون فيها أي اغراء . وينتهون الى ان الحياة داخل السجن ، لا تختلف كثيرا عن الحياة خارجه . هذا فضلا عن ان شعور السجناء بالاحباط والحرمان ، يدفعهم غالبا الى فقدان الشعور بالواجب تجاه المجتمع ، وعدم الاهتمام بمصيره . ان لسان حالهم يقول دائما : كيف يهتمون بمصير مجتمع لم يكلف نفسه مشقة الاعتناء بمصيرهم (٥٩) .

University of Chicago Press, Chicago, 1937; John K. Irvin and Donald R. Cressey, Thieves, Convicts, and the Inmate Culture, Social Problems, Vol. 10, Fall, 1962, P. 142—155; Bill Chambliss ed. Box Man, A Professional Thief's Journey, Harper and Row, New York, 1972.

(٥٩) Bonger, Criminality and Economic Conditions, (1969), P. 115—124.

لا يختلف اللص المحترف عند « بونجير » كثيرا عن اللص المحترف عند « سندرلانـــد » . فكلاهما نتاج البيئة الاجتماعية ، والوسط الاجرامي الذي يتصل به ، كما ان كلاهمـــا يتبعان نفس الاسلوب في عملهما ، ويعيشان بنفس الطريقة . ولكن هنالك فارق أساسي بينهما ، وهو أن لص « سذرلاند » يتكون نتيجة اختلاطه بالاوساط الاجرامية ، وتعلمـــه مهنة السرقة من العصابات التي تحترف هذه الجريمة . وفي هذه المسالة لا يهتـــم « سذرلاند » كثيرا بطبيعة النظام الاقتصادي الذي يتكون فيه اللص المحترف . أمـــا لص « بونجير » ، فهو قبل كل شيء نتاج للمجتمع الراسمالي (بصرف النظر عن الاسلوب الذي يتكون فيه) ، وظاهرة عالقة بهذا المجتمع ، لا تزول الا بزواله . راجع نظريـــة « سذرلاند » في اللص المحترف :

Edwin H. Sutherland, Theft as a Way of Life, in the Sociology of Crime and Delinquency, op. cit., P. 559—568; The Same, The Professional Thief, op. cit., P. 206—209 ,and3—26, 140—153, 172—193, 197—228.

ثالثا ــ السلب والجرائم المشابهة له :

٢٧ ــ يريد « بونجير » أن يضم تحت لواء هذه الفئـــة من الجرائم **« جرائم العنف الاقتصادية »** Violent economic crimes ، كالسلب ، والنهب ، وقطع الطريق ، أي جرائـم الاستيلاء على مـال الغير باستعمال القوة ، وجرائم الاعتداء على الاشخاص بالقتل أو الجرح أو الضرب التي ترتكب بدافع اقتصادي ، أي تمهيدا أو تسهيلا أو اخفـاء للجرائـم الواقعة على الامـوال (٦٠) .\

ويعترف « بونجير » أن الجرائم الاقتصادية التي ترتكب بالعنف ، قلت كثيرا مع تقدم الحضارة . ولكنها على أي حال ما تزال موجودة ، وخاصة في بعض المجتمعات الاوروبية ، كايطاليا ، وفي الولايات المتحدة الاميركية . وهي كالسرقة وما شابهها من جرائم ، ترتكب بدوافع ثلاثة : الفقر والجشع ومهنة الجريمة . وجميع هذه الدوافع ، كما رايـنـا ، يخلقها وينميها المجتمـع الرأسمالي . لقد أثبتت العديد من الدراسات ، أن أكثر قطاع الطرق والسلابين والنهابين عاشوا طفولة مشبعة بالحرمان والحاجة والاضطهاد والجهـل والقسوة والعنف (٦١) .

رابعا ــ الجرائم الاقتصادية البورجوازية :

٢٨ ــ يضع « بونجير » الجرائم الاقتصادية البورجوازية Bourgeois economic crimes تحت عنوان : الافلاس التجاري الاحتيالي ، وغش الاطعمة ، والجرائم المشابهة . وهو يريد بهذه الجرائم ، ما تم التعارف على تسميته ، منذ عام ١٩٣٩ ، بـ **« جرائم اصحاب الياقات البيضـاء »** White Collar Crimes (٦٢) . ومـن الجرائـم الاقتصـادية

---

(٦٠) Bonger, Criminality and Economic Conditions, (1969), P. 124—128.

(٦١) Ibid., P. 124—134.

(٦٢) « أصحاب الياقات البيضاء » اصطلاح استعمله للمرة الاولى « سلون » Sloan مدير مؤسسة « جنرال موتورز » في كتابه « السيرة الذاتية ، أو قصة حياة العامل صاحب الياقة البيضاء » An Autobiography of a White Collar Worker للدلالة على الموظفين الاداريين الذين يعملون في المصانع والشركات ومراكز العمل الاقتصادية . وبالمقابل فقد انتشر اصطلاح « اصحاب الياقات الزرقاء » ، للدلالة على العمال اليدويين ، الذين اعتادوا ارتداء القمصان الزرقاء اثناء عملهم . أما

البورجوازية ، بالاضافة الى الجريمتين المذكورتين : الغش والتزوير في المعاملات المصرفية ، الغش في البضائع ، التلاعب في الاسعار ، خيانة الامانة ، الاعلانات الكاذبة ... الخ .

ويقول « بونجير » أن سبب الجرائم الاقتصادية البورجوازية ، هو البيئة التي يعيش فيها الاقتصاديون البورجوازيون . ان أول درس يتعلمه ابناء الطبقة البورجوازية من وسطهم ، هو أن يتصفوا بالامانة ، وانه من الخطأ مد اليد الى جيب أحد الناس لسرقة محفظته . وفي الحقيقة ما عرف عن البورجوازيين اقترافهم يوما ما لسرقة من هذا النوع . ولكنهم يتعلمون في الوقت ذاته ، أن المبدأ الاساسي في الحياة ، هو تنمية الثروة ، والتمتع بمنتجات الحضارة الحديثة ، دون النظر الى الوسيلة المؤدية الى ذلك . البورجوازي يعلم ابنه : كن أمينا .. اذا كان ذلك ممكنا .. ولكن احصل على المال (٦٣) .

٢٩ ــ ويجد « بونجير » في فلسفة الطبقة البورجوازية هذه ، تطبيقا لنظريته حول ارتباط الجرائم الاقتصادية بالفقر والجشع . والفقر هنا لا يقصد به الفقر بحد ذاته ، وانما يقصد به « **التهديد بالفقر** » ، أو الخوف من الانحدار الى هاويته . وهذا يحصل في الغالب ، بالنسبة للبورجوازيين الذين تتردى تجارتهم ، وتنخفض أرباحهم ، ويشعرون بقرب افلاسهم ، فيلجأون الى الغش والاحتيال والتلاعب ، لانقاذ أنفسهم من السقوط (٦٤) .

أما الجشع فهو الرفيق الدائم لاصحاب الثراء . ان الحصول على ثروة متواضعة يدفع الى الحصول على ثروة كبيرة .. ثم على ثروة أكبر .. بوسائل

اصطلاح « جرائم اصحاب الياقات البيضاء » ، قاول من استعمله هو العالم الاميركي « ادوين سذرلاند » Edwin H. Sutherland عام ١٩٣٩ ، في دراسته :
White Collar Criminality, American Sociological Review, 5 : 1—12, February, 1940.

للتوسع في « جرائم اصحاب الياقات البيضاء » راجع بصورة خاصة :
Edwin H. Sutherland, White Collar Crime, Holt, Renehart and Winston, New York, 1961, Herbert Edelhertz, The Nature, Impact and Prosecution of White Collar Crime, Washington, May, 1970, in B.J. George, Jr, White Collar Crimes, : Defense and Prosecution, Practising Law Institute, New York City, 1971, P. 12—90.

(٦٣) Bonger, Criminality and Economic Conditions, (1969), P. 136.

(٦٤) Ibid., P. 134—137.

مشروعة ان أمكن ، ولكن اذا تعذر ذلك ، فبجميع الوسائل الممكنة الاخرى (٦٥) .

٣٠ ــ ويضيف « بونجير » هذه المرة الى الفقر والجشع ، سببا ثالثا للجرائم الاقتصادية البورجوازية ، وهو ما يسميه : « **المجرمون العظام** » Great Criminals (٦٦) . فالمزاحمة الاقتصادية ، والرغبة في الوصو ل الى أكبر قدر ممكن من الثراء (التعطش للثروة) ، يدفعان الكثير من رجال المال الى مغامرات كبيرة ، بوضع أموالهم ، وربما كل أموالهم ، في مشاريع اقتصادية ضخمة . ومهما كان احتمال فشل المشروع ضئيلا ، فان هذا الاحتمال ، الموجود دائما ، يدفعه الى استعمال جميع الوسائل ، المشروعة وغير المشروعة ، لانجاح مغامرته الكبرى (٦٧) .

٣١ ــ ويرى « بونجير » ، في صدد عرضه للجرائم الاقتصادية البورجوازية ، ان المجتمع الرأسمالي يعاقب على الغش في الطعام ، ويعتبره جريمة خطيرة ، لانه يضر بصحة الناس ويقود حياتهم أحيانا الى الهلاك . كالغش في مقدار الدسم في الحليب مثلا ، الذي يؤدي الى نقص كبير في تغذية الاطفال بصورة خاصة (٦٨) . ولكن المجتمع الرأسمالي لا يعاقب التاجر البورجوازي الذي يتلف كميات كبيرة من الحبوب ، ليرفع سعر القمح في الاسواق ، رغم ما في هذا الفعل من ضرر كبير لا يجوز اغفال خطره . ان ارتفاع ثمن الخبز يؤدي بالضرورة الى اقلال أصحاب الدخول البسيطة من استهلاكه . ومعنى ذلك نقص الكمية الغذائية التي يستهلكها أفراد الاسرة

---

(٦٥) Ibid., P. 137—139.

(٦٦) Ibid., P. 139.

(٦٧) Ibid., P. 139—142.

(٦٨) يؤكد « بونجير » كثيرا على خطورة جريمة الغش ، ويلحق بالنظام الرأسمالي مسؤولية انتشارها . وهو يستعير كلمات « بويبارو » Puibaraud في كتابه « اشرار المهنة » Malfaiteurs de Profession ليقول : يجري غش الطعام امام أعيننا ، وفي اقرب الاماكن الينا ، الامر الذي يجعلنا نعتاد عليه دون ان ننبس ببنت شفة . انهم يضعون صباغا أحمر في نبيذنا ، وسمنا صناعيا في زبدتنا ، وحبوبا في قهوتنا ، وشحما في حلوانا ، ونحن نبتلع كل ذلك بارتياح كامل ... ان اعمالهم التجارية والصناعية لن تتم كما يريدون ، لو انهم اعطونا طعاما صافيا (بونجير ، المرجع السابق ، ص ١٣٩) .

من الاطفال والكبار ، وخاصة من الاسر التي تعتمد على الخبز كمادة اساسية في غذائها . فما هو سر الفرق اذن بين غش الحليب ورفع اسعار الخبز ، حتى نعتبر الاول جريمة ، والثاني فعلا مباحا (٦٩) .

ان اباحة مثل هذه الافعال في راي « بونجير » ، لا تكون الا في المجتمع الراسمالي ، حيث يوجد النهم للثروة ، والتعطش للمال ، في جو تتاح فيه جميع الفرص للبورجوازي ، ليخدع الجمهور ، ويسرق لقمة عيشه (٧٠) .

وقد يدافع البعض عن المجتمع البورجوازي بقولهم ، ان الدول الراسمالية ، بدات تهتم بهذه الافعال ، وتعاقب عليها في قوانينها الجزائية . ويرد عليهم « بونجير » بأن العقاب المفروض على هذه الجرائم خفيف جدا ، اذا ما قيس من جهة بالضرر الكبير الذي يحدثه الفعل ، وقيس من جهة ثانية بالعقاب المفروض على الجرائم الاقتصادية الاخرى ، كالسلب وقطع الطريق وحتى السرقة البسيطة .

ان القوانين تعاقب على بعض الافعال من هذا النوع ، وتترك افعالا كثيرة غيرها ، لا تقل عنها خطورة ، دون عقاب (٧١) .

النوع الثاني ــ الجرائم الجنسية :

٣٢ ــ الجرائم الجنسية ، هي التي ترتبط ، من حيث طبيعتها ، بالحياة الجنسية ، كالزنا ، والاغتصاب ، والخطف ، والبغاء ، وهتك العرض . وهذه الجرائم ، كما يقول « بونجير » ، اذا كانت تبدو للبعض بعيدة عن التكوين الطبقي للمجتمع الراسمالي ، فهي في حقيقتها مرتبطة به ارتباطا وثيقا (٧٢) .

فالطبقة البورجوازية تضع المتعة الجنسية في مكان الصدارة بين متع الحياة . وهذه المتعة اساسية ولا بد منها ، على الاقل ، لتكتمل الصورة المنشودة للحياة البورجوازية . وفي سبيل الحصول عليها ، لا اهمية للوسائل المتبعة ، ما اذا كانت مشروعة او غير مشروعة .

---

(٦٩) Bonger, Criminality ..., P. 138.

(٧٠) Ibid., P. 141—142.

(٧١) Ibid., P. 142.

(٧٢) Ibid., P. 143.

أما طبقة البروليتاريا ، فهي لا شك تهتم بالجنس أيضا . ولكن مصدر الجرائم الجنسية عندها لا يأتي من البحث عن اللذة ، بل يأتي من حياة العامل المضطربة ، ومن أزماته النفسية المتولدة من الظروف الاقتصادية السيئة ، التي أغرقته الرأسمالية فيها . ان تأخر سن الزواج عند أفراد الطبقة العاملة ، وعدم استقلال المرأة اقتصاديا ، وانخفاض المستوى الثقافي للعامل ، والبطالة وهي الأفعال الجرمية التي تقترف بدافع الانتقام . وهي غير محددة ، من حيث التي تحرم العاطل عن العمل من جميع متع الحياة ، أن هذه السلبيات ، هي التي تكون المستنقع الذي تترعرع في داخله الجرائم الجنسية (٧٣) .

النوع الثالث ــ الجرائم الانتقامية :

٣٣ ــ الجـــرائم الانتقـــاميـــة Crimes from Vengeance طبيعتها . فقد تقع على الاشخاص ، كما قد تقـــع على الاموال ، أو على الاسرة . ولهذه الجرائم عند « بونجير » مصدران : الحياة الاقتصادية والحياة الجنسية .

الحياة الاقتصادية : يفرض نمط الانتاج في النظـــام الرأسمالي مبدأ المنافسة الاقتصادية . بل ان المنافسة هي قانون الرأسمالية الصناعية الاول ، وشرطها الاساسي . واذا كانت للمنافسة بعض الحسنات ، فان من الخطـأ الاعتقاد بأنها عادلة دائما ، وايجابية ، وفي خدمة الجميع . ان المنافسة كثيرا ما تؤدي الى أضرار بالغة ببعض المشاريع الاقتصادية ، وخاصة الصغيرة والناشئة منها . وتاريخ الرأسمالية مليء بحـــوادث افلاس المشاريـــع الاقتصادية ، التي تعجز عن مقاومة الاحتكارات وتجمعات رأس المال ، وحافل أيضا بالجرائم التي ترتكب كرد فعل لهذه الحوادث . وليس علينا لفهم هذه الجرائم ، الا ان نتصور الحالة النفسية لبائع صغير يجد نفسه في حالة دمار كامل ، على أثر اقامة مخزن كبير الى جانبه . ونتصور حالة العمال الذين يعانون من حرمان شديد أثناء فترة اضرابهم عن العمل ، ومـــاذا يدور في خلدهم أثناء هـــذه الفترة ، نحـــو الاشخاص الذين سببـــوا لهم كل هذا الحرمان (٧٤) .

---

(٧٣) Ibid., P. 143—156.

(٧٤) Ibid., P. 158.

والجرائم الانتقامية تمتد أيضا الى مناطق الانتاج الزراعي . فالخلافات في هذه المناطق على الارض والانتاج والمياه ، تظل مصدرا رئيسيا لسلسلة لا تنقطع من الجرائم الانتقامية .

وعلينـــا الا ننسى أخيرا الجرائـــــم التي تقع نتيجة الخلافات على الارث (٧٥) .

الحياة الجنسية : ان المولد الرئيسي للجرائم الانتقامية في نطاق الحياة الجنسية هي عاطفة الغيرة . والغيرة لا توجد عند جميع الشعوب ، وعنـــد جميع الاشخاص بنفس النوع والدرجة . فهي تكاد تكون معدومة عند شعوب « الأسكيمو » (٧٦) . وبالمقابل، فهي شديدة عند بعض الشعوب، بحيث يقدم الزوج على قتل زوجته ، بمجرد أن يرى رجلا غريبا يلقي عليها نظرة عابرة .

وتزداد الغيرة حدة كلما كانت درجة اعتماد المرأة الاقتصادي على الرجل كبيرة ، وتخف حدتها كلما انخفضت هذه الدرجة . ان اعتماد المرأة كليـــا على الرجل في تأمين حياتها المادية ، هو الذي يجعلها جزءا من أملاكه ، وان أي اعتداء على هذه الملكية ، سيحرك لديه دافع الغيرة الشديدة ، ويقوده الى الانتقام من المعتدي عليها (٧٧) .

النوع الرابع ــ الجرائم السياسية :

٣٤ ــ الجرائم السياســـية هي الافعال التي يعاقب عليها القانون ، وترتكب بدافع سياسي . ومن هذه الجرائم قلب نظام الحكم ، والقيام بأفعال

---

(٧٥) Ibid.

(٧٦) كان من عادات الضيافة عند شعوب الاسكيمو أن يقدم الضيف زوجته لضيفه . وقـــد بطلت هذه العادة منذ سنوات طويلة .

(٧٧) Bonger, Criminality ....., P. 159.

ويعطي « بونجر » في حديثه عن الجرائم العاطفية ، صورة حية عن ارتباط هذه الجرائم بالظروف الاقتصادية ، ممثلة في انتقام امرأة يغويها عشيقها ، ثم يتخلى عنها بعد ذلك . ثم يفسر هذا الانتقام بقوله : الى جانب الغيرة الجنسية ، توجد عوامل أخرى ، لهـــا دورها في هذه الجريمة . فالغالب ان المرأة لا تقدم نفسها للرجل من أجل الحب وحده ، وانما من أجل الزواج ، أو من أجل تحسين وضعها الاقتصادي . اذن فان الانتقـــام الجنسي ليس وحده هو الباعث الوحيد ، وانما هناك أيضا الانتقام لاسباب اقتصادية (بونجر ، المرجع السابق ، ص ١٦٠) .

ترمي الى تغيير النظام السياسي ، وقتل رئيس الدولة أو أحد ممثليه تمهيدا للاستيلاء على السلطة ... الخ .

وليست الجرائم السياسية عنـــد « بونجير » ، الا صـــورة من صور **الصراع الطبقي** . فالمعروف أن نشوء الدولة ، وبالتالي امكانية وقوع جرائم سياسية ، لم يتم الا في مرحلة معينة من مراحل تطور الحياة الاقتصادية ، اي بعبارة أوضح ، في مرحلة بدء النزاع على الثروة . في هذه المرحلة بدأت الطبقة التي تملك القوة الاقتصادية في انشاء القوة العامة ، وسن القوانين ، وتكوين اجهزة ادارية ، اي تمكنت من تكوين القوة السياسية وامتلاكها ، الى جانب القوة الاقتصادية . وكما اعتبرت هذه الطبقة أن الاعتـــداء على السلطـــة الاقتصادية جريمة ، فقد اعتبرت في الوقت نفسه ، ان الاعتداء على السلطة السياسية جريمة ايضا (٧٨) .

واذا اخذنا كمثال قلب نظام الحكم للاستيلاء على السلطة ، لوجدنا ان هذا الفعل السياسي ، ليس في حقيقته الا تعبيرا عن تغير الشروط الاقتصادية في المجتمع . فتغير هذه الشروط ، هو الذي يدفع الطبقة المضطهدة الى ازاحة الطبقة المضطهدة بالعنف ، لاخذ مكانها ، والغاء النظام الاقتصادي المتخلف ، الذي يتعارض مع مصالحها ، واقامة نظام اقتصادي جديد مكانه يحقق هذه المصالح (٧٩) .

وعلينا الا ننسى ، ان الطبقة الحاكمة الجديدة ، ستسن قوانين صارمة ، لقمع خصومها ، والمحافظة على امتيازاتها الطبقية .

ثم اننا لو درسنا جريمة قتل رئيس الدولة او احد ممثليه ، لوجدنا ان اكثرية القتلة هم من الفوضويين . ولقد اجريت دراسات عديدة على هؤلاء ، فتبين انهم وقعوا منذ طفولتهم ضحايا لاوضاع اقتصادية فاسدة ، وان هذه الاوضاع ، هي التي رسخت في انفسهم غليلا على المجتمع ، لا يشفى الا بتدميره (٨٠) .

---

(٧٨) Bonger, Criminality, ... P. 173—174.

(٧٩) Ibid., P. 174.

(٨٠) يذكر « بونجير » ان الغالبية العظمى من الذين اغتالوا رئيس دولة أو احد كبار رجالات الدولة ، هم في سن صغيرة : « لوثير » ٢٠ سنة ، « لانغس » ٢٠ ، « انجيليو » ٢٠ ، « هنـــري » ٢١ ، « كاسيريـــو » ٢١ ، « شـــواب » ٢٣ ، « بالاس » ٢٤ ، « لوشيني » ٢٥ ، « غالانت » ٣١ ، « بريشي » ٣١ ، « سلفادور » ٣٣ .

العوامل الفردية والجريمة :

٣٥ ــ يرى « بونجير » وجود حالات استثنائية ونادرة ، في نطاق التفكير الاجرامي ، لا يمكن تفسيرها بنفس الطريقة التي تفسر بها الجريمة بصورة عامة . ومن هذه الحالات حالة من يسرق اشياء لا يستفيد منها وهو قادر تماما على شرائها ان اراد ذلك . وحالة من يقتل أو يضرب شخصا دون وجود ما يدفعه الى قتله أو ضربه ... (٨١) .

كيف تفسر اذن مثل هذه الحالات ؟

يقول « بونجير » انه لا بد حين تفسر الجريمة ، من الالتفات الى بعض العوامل الفردية ذات « **المنشا الانحطاطي** » (degeneracy)او « **المنشا المرضي** » (كالاضطرابات العضوية والعقلية والنفسية) Pathological nature ، لان لها دور ، دون ريب ، في حدوث بعض الجرائم . ولكنه بالمقابل ، يرفض أن تكون العوامل الفردية هي السبب الحقيقي للجرائم التي يرتكبها مرضى ، ويرفض حتى الصيغة القائلة بأن : الجريمة = العامل الفردي + العامل الاجتماعي . وسبب هذا الرفض ، هو أن « بونجير » يفسر العوامل الفردية نفسها « **تفسيرا اقتصاديا** » (٨٢) .

فالعوامل الفردية عند « بونجير » ، تتكون بأحد الاسباب التالية :
١ ــ الظروف المادية للطبقات الفقيرة ، كسوء التغذية ، والسكن غير

ويذكر أن رئيس المحكمة سأل « لوشيني » عن الدافع لارتكاب جريمته ، فاجاب : هو الفقر . ثم يروي « فالانت » كمثال على حياة هؤلاء قبل ارتكابهم جريمة الاغتيال فيقول : « فالانت » طفل غير شرعي . لم يتلق تعليما في حياته . بدأ العمل لكسب عيشه وهو في الثانية عشرة من عمره . كان يسكن في مكان عمله . هرب من مستخدمه فطالب هذا الاخير أمه أن تاخذه ليعيش معها ، فرفضت الام طلبه . عاش بعد ذلك مشردا الى ان وقع في يد الشرطة . طلب من والديه للمرة الثانية أن يتسلماه فرفضا ذلك . حاول كسب عيشه من جديد ففشل أمام جميع الابواب التي طرقها . انضم الى الحزب الاشتراكي متصورا انه سيتخلص بذلك من بؤسه وآلامه . لم يجد في كل ما تعلمه عن الاشتراكية غير كلام نظري لا يطعمه خبزا . ترك الحزب الاشتراكي لينضم الى الفوضويين ، ويعاني مزيدا من البؤس والفاقة . وكان هذا هو الطريق الذي قاده الى الاغتيال السياسي (بونجير ، الاجرام والظروف الاقتصادية ، ص ١٧٧ ــ ١٧٩).

(٨١) Bonger, Criminality ..., P. 182.

(٨٢) Ibid., P. 186—193

الصحي ، واللباس الذي لا يكفي للوقاية من الظروف الطبيعية ، والعيش في أحياء مكتظة بالسكان ، وطول مدة العمل ، وقلة الراحة ، وعدم وجود العناية الطبية الكافية ... الخ (٨٣) .

٢ ــ ظروف الطبقات الغنية . وهذه الظروف من طبيعة مختلفة عن ظروف الطبقات الفقيرة . فالصناعيون ، والتجار ، ورجال الاعمال ، وكبار المسؤولين في البنوك والشركات ، تستهلكهم المنافسة المستمرة ، والتفكير الدائم في تنمية ثروتهم ، والخوف من ضياع مركزهم المالي وبالتالي مركزهم الاجتماعي . فهم في حالة حركة دائمة ، وانفعال شديد ، وتوتر لا يتوقف . وهذا الوضع يجر أسوأ الاثر على أجهزتهم العضوية ، وخاصة على جهازيهم العصبي والنفسي (٨٤) .

٣ ــ مرض الزهري . وهو من أهم أسباب الانحطاط ، وخاصة في ذرية المصاب به . ومعروف ان انتشار الزهري يترافق مع انتشار البغاء ، والعلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج . وهاتان الظاهرتان تتصلان اتصالا وثيقا بالبيئة .

٤ ــ الادمان على المواد الكحولية . وهو ايضا أحد العوامل الرئيسية للانحطاط ، وأسبابه الاجتماعية واضحة ومعروفة (٨٥) .

٣٦ ــ ومن جهة أخرى ، يقلل « بونجير » كثيرا من أهمية العوامل الفردية في تحديد سببية السلوك الاجرامي فيقول : لو اننا صنفنا الناس حسب شدة أو ضعف عواطفهم الاجتماعية الغريزية (اذا افترضنا أن بالامكان قياس العواطف الاجتماعية) ، لوجدنا أن الاكثرية العظمى منهم يحملون عواطف اجتماعية معتدلة الشدة ، فيما نجد هذه العواطف ضعيفة أو شديدة عند قلة

---

(٨٣) Ibid., P. 186—189.

(٨٤) Ibid., P. 189—192.

(٨٥) يذكر « بونجير » هنا دراسة الدكتور « ليفران » ، التي بحث فيها عن أثر ادمان الاباء للمواد الكحولية على ابنائهم . وقد درس في هذا البحث ٢١٥ عائلة ، تضمنت ٨١٤ فردا ، عاشوا خلال اربعة اجيال ، فوجد بين الابناء : ٤٢٪ مدمنين على المواد الكحولية ، ٩ر٦٠٪ متاخرين عقليا ، ٩ر١٣٪ لديهم جنون أخلاقي ، ٧ر٢٢٪ يعانون من تشنجات عصبية ، ٢٠٪ مصابين بالهستريا أو الصرع ، ١٩٪ مجانين (بونجير ، الاجرام والظروف الاقتصادية ، ص ١٩٢ ــ ١٩٣) .

منهم . ونتيجة لذلك ، فان درجة احتمال أن يصبح الفرد مجرما ، تتعلق بدرجة عواطفه الاجتماعية ضعفا وقوة . وهذا ما يفسر حالة شخصين يعيشان في بيئة واحدة ، ومع ذلك يصبح الاول مجرما ويظل الثاني سويا . ولكن مع ذلك، فليست هذه المسألة بذات أهمية لدينا . ان ما يهم علم الاجتماع الجنائي ، ليس الاشخاص بذواتهم ، وانما الحقائق الاجتماعية العامة (٨٦) .

ان العوامل الفردية كبيرة الاهمية دون ريب ، عندما يدرس الباحث شخصا معينا بذاته ، ليحدد ميوله واتجاهاته ونوازعه . ولكن هذه العوامل تفقد قيمتها ، في مجال علم الاجتماع الجنائي ، عند تحديد أسباب الجريمة . ان عالم الاجتماع الجنائي لا يهتم بالاجابة على السؤال : من هو الذي يصبح مجرما ؟ وانما يهتم بالاجابة على السؤال: كيف يحدث وتوجد الجريمة ؟ (٨٧).

تقويم نظرية « بونجير » :

٣٧ ــ لا أخالني مغاليا اذا ما قلت أن نظرية « بونجير » في « الاجرام والظروف الاقتصادية » ، هي من أفضل ما أبدعه علماء الجريمة في تاريخ علم الاجرام كله . فدراسته تلتزم من حيث الاساس بمنهج علمي موضوعي ، وتحليل واقعي مترابط ، ومرجع نظري موحد . ونظريته تتميز في مجملها بوضوح كبير في المفهومات والمقولات والقضايا والنتائج ، وبوحدة النسق الفكري ، وتماثل مضمون التفسير (٨٨) .

٣٨ ــ ويسبق « بونجير » غيره من مفكري علم الاجرام بنبذ « **النظرة التشخيصية** » الى السلوك الاجرامي ، والاخذ بـ « **نظرة شمولية** » ، تربط مشكلة الجريمة بمشاكل المجتمع الاخرى ، لتكوين نسق واحد كلي ،

---

(٨٦) Bonger, Criminality ..., P. 88.

(٨٧) Ibid.

(٨٨) راجع في تقدير نظرية « بونجير » بصورة خاصة :
Leon Radzinowicz, Economic Pressures, in L. Radzinowicz and Marvin E. Wolfgang, Crime and Justice, Vol. I., The Criminal in Society, Basic Books, New York, 1971, P. 421, 429; Austin T. Turk Introduction to Bonger book "Criminality and Economic Conditions, (1969), op. cit., P. 3—20.

يفهم ويفسر من خلال المنطق الجدلي ، والتطور المادي للتاريخ . وهو لا يحيد عن هذا الموقف من الصفحات الاولى لمؤلفه «الاجرام والظروف الاقتصادية». ففي الجزء الاول منـــه يستعرض بنظرة نقدية موضوعية ، الافكار والنظريات التي سبقته في ربط الظروف الاقتصادية بالجريمة ، بدءا بالعصور القديمة وانتهاء بأواخر القرن التاسع عشر . ثم يطرح ويناقش في الجزء الثاني من كتابه ، اكثر القضايا اهمية في معالجة مشكلة السلوك الاجرامي ، كالتـــكوين الاقتصادي للمجتمع الراسمالي ، وتقسيماته الطبقية ، والاسرة ، والزواج ، واجرام المراة ، والدعارة ، والكحوليـــة ، والعسكريـــــة ، والتقليـــد ، والعقوبة ... وبعدها ينتقـــل الى وضع تصنيف دقيق للجرائم ، يتفق مع منطلقات نظريته وقضاياها الاساسية . فيصنف الجرائـــــم الى جرائـــم اقتصادية ، هي غير الجرائم الاقتصادية بالمفهوم الذي عرفت به في يومنا الحاضر ، لانه يدخل فيها جميع الجرائم التي ترتكب بدافع اقتصادي ، وبهدف الكسب المادي . والى جرائم جنسية . والى جرائم ترتكب بدافع الانتقام ، يضيف اليها عبارة « دوافع أخرى » ، ليعطي لنفسه الفرصة في معالجـــة جريمة قتل الوليد . والى جرائم سياسية . وأخيرا الى جرائم ترتكب لاسباب مرضية ، مصدرها المباشر ، هو الفرد نفسه . و « بونجير » في معـــرض مناقشته لكل جريمة من هذه الجرائم ، يلتزم بدقة متناهية حدود الخط الذي رسمه لنفسه منذ البداية ، ويبرهن بعمق شديد ، واصالة فكرية نادرة ، على أن الظروف الاقتصادية التي يخلقها النظام الراسمالي ، هي المولـــد الاول والاخير للسلوك الاجرامي .

٣٩ ــ ولكن بمقابل ذلك ، لا بد من التسليم بأن نظريـــة « بونجير » تحتوي على نقطة ضعف ، في تبنيهافكرة « **الانانية** » كمتغير مستقل ، يلعب دورا مباشرا في تكوين السلوك الاجرامي (٨٩) . فهو لكي يبرهن على ارتباط الجريمة بالنظام الراسمالي ، ينطلق من المعادلة التالية : المجتمع الراسمالي يولد الانانية ، والانانية تولد الجريمة . وهو بهذا يصور الانانية بجسر يعبر عليه السلوك الانساني من النظام الراسمالي الى الجريمة .

---

(٨٩) **راجع في هذا الصدد :**

Austin T. Tuurk, op. cit., P. 15; Albert K. Cohen, Devience and Control, Prentice — Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1966, P. 62.

ومما يزيد في ضعف هذا المنطلق ربط الجريمة بـ « **المناخ الاخلاقي** » الذي يخلقه المجتمع الراسمالي ، وتصويره طبقة البروليتاريا بأنها طبقة تفتقر الى التربية الاخلاقية ، نتيجة وضعها الخاص في المجتمع الراسمالي . فهذا المجتمع اولا لم يهيء لها الفرص اللازمة للحصول على التربية الاخلاقية ، لانه مجتمع صناعي لا يهمه من العامل اكثر من تدريبه ، لاعداده كوسيلة انتاج صالحة للعمل . وهو ثانيا وضع العامل في ظروف مادية وفكرية ، افقدته الشعور باهمية التربية الاخلاقية له .

وواضح ان موقف « بونجير » هذا « **موقف مثالي** » يتعارض مع الاساس الايديولوجي لنظريته . « فماركس » و « انجلز » ينطلقان ، من حيث الاساس ، في نظريتهما حول الجريمة من أن المجرم يرتكب جريمته ، لانه يحقق لنفسه بارتكابها « **مصلحة مادية** » . فمن يسرق لا يفعل ذلك انتقاما من المجتمع الذي يضطهده ، او لافتقاره للمعايير الاخلاقية ، او نزولا عند دوافع نفسية داخلية ، وانما يفعله لانه يحتاج فعلا الى المال الذي يسرقه . وبهذا ينطلقان من الواقع المادي ، لا من فكرة مثالية ، هي من ابداع العقل المجرد .

٤٠ ــ ولعل وضع نظرية « بونجير » هذا ، هو الذي دفع بعض النقاد (٩٠) ، الى الاعتقاد بوجود تشابه في الوضع المنطقي لمفهوم « التفكير الاجرامي » عند « بونجير » ، مع الوضع المنطقي لمفهوم « الردة الوراثية » عند « لومبروزو » . ويفسرون اعتقادهم هذا ، بأن كلا من المفهومين له قدرة ذاتية في تسبيب الجريمة ، وكلاهما يستند الى هذه القدرة الذاتية في تفسير السلوك الاجرامي ، بصرف النظر عن الاطار الاجتماعي والثقافي الذي يحدثان في ظله . وهذا ما جعل النظريتين تعتمدان في تفسيراتهما على التفرقة بين فئة المجرمين وفئة الاسوياء . فالمجرمون في نظر « لومبروزو » تظهر لديهم سمات تشير الى الارتداد الوراثي لا تظهر على فئة غير المجرمين ، والمجرمون عند « بونجير » لديهم تفكير اجرامي أكثر مما يوجد لدى الاسوياء .

---

(٩٠) راجع محمد عارف ، الجريمة في المجتمع ، نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي ، الطبعة الاولى ، مكتبة الانكلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٧٣٢ .

(٩١) راجع : Austin T. Turk, op. cit., P. 17.
وراجع محمد عارف ، المرجع السابق ، ص ٧٣٠ .

وهذا قول مبالغ فيه ، لان مفهوم « التفكير الاجرامي » عند « بونجير »، يختلف اختلافا جوهريا عن مفهوم « الارتداد الوراثي » عند « لومبروزو » . فالقول من جانب « لومبروزو » صحيح تماما . « فلمبروزو » فعلا أعطى قدرة ذاتية لمفهوم الردة الوراثية ، وفرق بين فئة المجرمين الذين تظهر عليهم سمات عضوية وفزيولوجية ونفسية تدل على سلوكهم الاجرامي ، وعلى اتصالهم عن طريق الوراثة بالانسان البدائي الاول المتوحش ، وفئة الاسوياء الذين لا يحملون هذه السمات . أما من جانب « بونجير » فالقول غير صحيح . وذلك أن « بونجير » لم يعط الانانية سوى قدرة ذاتية محدودة ، يقابلها تركيز شديد على البيئة الاجتماعية ، التي ترتبط بطبيعة النظام الراسمالي ، المكون الحقيقي للسلوك الاجرامي .

٤١ ــ ومن جهة أخرى ، فان مفهوم الانانية عند « بونجير » ، دفع نقادا آخرين ، الى القول بوجود بعض نقاط التشابه بين نظريته ونظرية « **الانومي** » Anomie التي أبدعها « دوركهايم » (٩١) . وهذا النقد غير سليم ، لوجود تعارض بين القضايا الاساسية للنظريتين . « فدوركهايم » يرى أن التقسيم الشاذ للعمل في المجتمعات الكبرى المعقدة ، والاضطرابات المفاجئة الكثيرة ، التي تعبر عن خلل وقصور في البناء الاجتماعي ، يخلق حالة « الانومي » ، أي حالة فقدان المعايير الضابطة ، والقواعد الملائمة في المجتمع . وهذه الحالة تقود الفرد الى مواقف أو استجابات منحرفة ، كما يمكن أن تقوده الى الانتحار .

وهذا غير مفهوم « بونجير » في الانانية . فالانانية ليست نتاجا لتقسيم العمل ، أو للازمات المفاجئة ، أو بمعنى أعم ، ليست نتاجا لعجز البناء الاجتماعي عن تقديم الفرص للفرد لتحقيق أهداف النجاح في المجتمع ، وانما هي نتاج للصراع الطبقي ، الذي يحدث بين الطبقة الراسمالية ، التي تملك المال والسلطة ، وطبقة البروليتاريا ، التي لا تملك غير عملها ، هذا العمل الذي يستغله الراسمالي أبشع استغلال ، ويخضع صاحبه لمختلف الوان العبودية .

٤٢ ــ وفي تقديرنا أن التعمق في نظرية « بونجير » ، وربطها بأسلوب تفكيره ، وبكتاباته المختلفة خلال سنين حياته (٩٢) ، يؤكد على أن مفهوم

---

(٩٢) من أهم كتابات « بونجير » التي درس فيها مشكلة الجريمة والظروف الاقتصادية :
Crime and Socialism, (1911); The Social Factors of Crime and their

الانانية عنده ، ليس أكثر من وسيلة استخدمهـــا لربط الجريمة بالنظـــام الراسمالي . فالانانية في تقديره ليست هي العاطفة التي تخلقها الحيـــاة الانفعالية ، أو العقد النفسية ، أو العلل المرضية ، أو التكوين العضوي الشاذ ، أو يخلقها البناء الاجتماعي المفكك ، وانما هي العاطفة التي تخلقها البيئة ، بيئة النظام الراسمالي بالذات ، بكل ما تحتويه من تقسيم طبقي ، وصراع وتناقضات . وهذا ما جعل «بونجير» يعتقد (على خلاف « لومبروزو » الذي يؤمن بالحتمية البيولوجية الراسخة أبد الدهر في عمر البشرية ، وعلى خلاف « دوركهايم » الذي يرى أن الجريمة ظاهرة اعتيادية تنبع من طبيعـــة المجتمع) ، بأن الانـــانية (والجـــريمة وبالتالي) عرض زائل . فالانانية لم تكن موجودة حين وجد الانسان البدائي الاول ، ذلك الانسان الغيري ، الذي يتعاون مع جيرانه على مقاومة البيئة ، ويقتسم معهم طعامه وشرابه . وهي لم توجد الا في الوقت الذي نشأت فيه الملكية والمقايضة والربح ، وانقسم المجتمع فيه الى طبقات . وهذه الاوضاع كلها ستزول حتما ، حينما تنتهي مرحلة الراسمالية ، وينتقل الانسان الى المجتمع الاشتراكي ، حيث ينمحي كل أثر للاضطهاد والظلم والتعسف ، ويسود الايثار من جديد ، ويعود التعاون بين الجميع الى مجراه الطبيعي .

القســـــم الثاني

الجريمة ظاهرة اجتماعيـــة تساهـــم في تكوينها الظروف الاقتصادية

٤٣ ــ الى جانب الاتجاه السابق الذي تحدثنا عنه في القســـم الاول من هذا البحث ، ظهر اتجـــاه آخر ، يرفض قبـــول التفسير الاقتصادي للجريمة ، على انه التفسير الوحيد لها ، ويرى ان الظروف الاقتصاديـــة تساهم مع غيرها من الظروف الاجتماعية الاخرى ، (واحيانا مع الظروف الشخصية) ، في تكوين السلوك الاجرامي ، مع التأكيد على أن للظروف

Significance compared with the Individual Factors, (1912); War and Guilt, (1917); Introduction to Criminology, (1932); Marx as a Sociologist, (1933); History and Sociology, (1938); Race and Crime, (1939), War as a Sociological Problem, (1940).

الاقتصادية دورا بارزا في الجريمة ، يتفوق على دور اي ظرف آخر يساهم فيهـــا .

ولقد تشعبت عن هذا الاتجاه نظريات ثلاث :

اولا ــ نظرية ارتباط الجريمة بالفقر .

ثانيا ــ نظرية ارتباط الجريمة بالتقلبات الاقتصادية .

ثالثا ــ نظرية ارتباط الجريمة بالحضارة .

وسندرس هذه النظريات على التوالي .

اولا ــ نظرية ارتباط الجريمة بالفقر .

٤٤ ــ بدأت مسيرة البحث عن علاقة الجريمة بالفقر منذ العصـــور القديمة ، حين كتب « **ارسطو** » يقول : ان الفقر هو الذي يولد الميل نحو الرذيلة ، والجريمة ليست الا صورة من صورها . ولم يفت « **افلاطـــون** » ، الذي اهتم بالطبقات الاجتماعية اهتمامـــا كبـــيرا ، مناقشـــة مشكلتي الفقر والثراء الفاحش ، في كتابه « الجمهورية » ، والبحث عن صلتهما بالجريمة . وهو يقول في هذا الصدد : الفقر والثراء الفاحش هما اساس الشعـــور بانعدام العدالة ، ومولد الانفعالات المتدنية ، كالانانية والطمع والحســـد والغيرة . وجميـــــع هذه الانفعالات كفيلـــة بأن تقود صاحبهـــا الى الجريمة (٩٣) .

٤٥ ــ وتعـــــرض القـــــديس « **تـــوما الاكـــويني** » Saint Thomas d'Aquin (١٢٢٥ ــ ١٢٧٤) ، في القـــــرون الوسطى ، الى مشكلـــــة

---

(٩٣) تخيل « افلاطون » Platon (٤٢٩ ــ ٣٤٧ ق.م.) في كتابه « الجمهورية » La République ، نظاما مثاليا للدولة ، يقوم على شيوعية الاموال والنساء بين الطبقات العليا في المجتمع ، وعلى الغاء الملكية بالنسبة لطبقة الحكام والحكمـــاء وطبقة الحراس ، وابقائها فقط لطبقة المنتجين من صناع وتاجـــر وزراع ، وهي اصلا غير ممكنة بالنسبة للطبقة الرابعة ، وهي طبقة الارقـــاء .

وسبب هذا الاتجاه في التفكير ، هو ان « افلاطون » كان يبحث عن مجتمع تســـوده العدالة ، لان فقدان العدالة في المجتمع ، هو سبب جميع مشاكله واوضاعه الفاسدة . راجع في دراسة « افلاطون » :

Platon, La République, Edition Gonthier, Livre V; Henri Denis, Histoire de la Pensée Economique, P. U. F., Paris, 1966, P. 17—35.

الفقر والجريمة ، ورأى بعد طرح العديد من التصورات ، أن الفقر عامل أساسي في وقوع الجرائم ، وخاصة منها جريمة السرقة .

٤٦ ــ وافتتح « **توماس مور** » Thomas More (١٤٧٨ ــ ١٥٣٥) (٩٤) العصور الحديثة بكتابه « الطوبائية » Utopia (١٥١٦)، الذي ناقش فيه الظروف الاقتصادية في انكلترا ، وعلاقتها بالجريمة كظاهرة اجتماعية . ثم ركز اهتمامه بصورة خاصة على الفقر ، وبحث عن دوره في تكوين السلوك الاجرامي . الرجل الفقير ، في رأيه ، ينفق بقدر ما يستطيع سرقته أو تسوله . وهو في جميع الاحوال يعيش متشردا ، ينتظر السجن أو حبل المشنقة (٩٥) .

٤٧ ــ وما ان دخلت العلوم الاجتماعية مرحلتها العلمية في القرن التاسع عشر ، حتى بدا الاهتمام واضحا بعلاقة الجريمة بالفقر ، وظهرت عشرات الدراسات التي تؤكد على وجود هذه العلاقة . ففي عام ١٨٥٠ ، أعلن « **ادوارد دوكبسيو** » Edouard Ducpetiaux ، بعد دراسته للظروف العضوية والاخلاقية للعمال الشباب في بلجيكا ، ودراسته للفقر في منطقة « فلاندرز » Flanders ، أن الجريمة رفيق لا يمكن فصله عن

---

(٩٤) « توماس مور » رجل دين ورجل سياسة انكليزي ، وهو من ابرز رجال الدولة في عصره . عمل مستشارا للملك هنري الثامن ، وتولى رئاسة البرلمان الانكليزي لفترة من الزمن . كان في حقيقته كاثوليكيا ، ثار على السلطة الروحية للملك ، وعارض طلاق الملك المتكرر . وقد انتهى الامر به الى أن أعدمه الملك بتهمة الخيانة . وفي عام ١٩٣٥ ، اي بعد اربعة قرون من تاريخ اعدامه ، صدر قرار من البابا باعتبار « توماس مور » قديسا . يشتهر « مور » بكثرة مؤلفاته ، التي يبلغ عددها حوالي التسعين مؤلفا ، باللغات اللاتينية والانكليزية والالمانية والفرنسية .

(٩٥) تنقسم رواية « الطوبائية » لتوماس مور الى قسمين : الاول ويعالج باسلوب نقدي الحالة الاجتماعية السيئة لانكلترا ، والثاني يصف بتفصيل شديد نواحي الحياة المختلفة في مجتمع « الطوبائية » السعيد . وفي الجزء الاول يهاجم « مور » الملكية الفردية هجوما عنيفا ، وقياس الناس للاشياء بمقياس النقود . ويرى انه في ظل الوضع الحالي للمجتمع ، لا يمكن تحقيق العدالة ، ولا توفير الرخاء ، وستظل الاكثرية الغالبة من الافراد فريسة للقلق والبؤس والاحزان . ثم ينتقد « مور » المجتمع الانكليزي ، وخاصة مظاهر الثراء الفاحش الى جانب الفقر المدقع ، وسوء استغلال الاغنياء لثرواتهم واوقات فراغهم ، ووجود عدد كبير من النبلاء ورجال الدين . واكثر المشاكل التي تناولها « مور » بالنقد ، ما حدث في انكلترا بين عامي ١٤٨٧ و١٥٥٠ ، من تحويل الاراضي الزراعية الى مراع ، وهي الحركة التي عرفت باسم « حركة التسييج » Enclosure Movement

الفقر (٩٦) . كما درس « مورو ـ كريستوف » L.M. Moreau Christophe في نفس الوقت (١٨٥١) مشكلة البؤس ، وحلولها القديمة والحديثة في فرنسا وعدد من الدول الاوروبية ، وانتهى الى أن النمو الصناعي هو الذي يزيد عدد الفقراء ، وبالتالي يزيد نسبة الجريمة ارتفاعا (٩٧) . وفي فرنسة أيضا ، درس (كورن) A. Corne (١٨٦٨ أسباب الاجرام ووسائل علاجه فوجد ان الفقر هو أفضل وسط ملائم للجريمة. انه الوسط الذي يعتبر فيه الجوع والمرض جزأين لا ينفصلان عن حياة الانسان . انه وسط البؤس الذي لا تظهر فيه بارقة أمل لسعادة (٩٨) .

٤٨ ـ وبعد دراسة قام بها « فون فالنتيني » H. Von Valantini (١٨٦٩) ، على الجريمة في « بروسيا » و « المانيا » ، اتضح له أن الشروط الاقتصادية والاجتماعية هي سبب الجريمة ، وان مبعث الغالبية العظمى من الجرائم هو الحاجة المادية . لذلك فان الحل الوحيد لمشكلة الاجرام في تقديره ، هو في اتاحة الفرصة للناس لامتلاك المال الكافي لسد حاجاتهم (٩٩) . وقد انتهى « وايس » B. Weiss (١٨٨١) في دراسته الاحصائية عن علاقة المسألة الاقتصادية والمسألة الاخلاقية بالجريمة في المانيا ، الى نفس النتيجة ، وقال بأن الجوع هو أكثر العوامل دفعا الى

ونتيجة لهذه الحركة ، طرد الفلاحون من اراضيهم ، فهاجروا الى اماكن اخرى ، لا ماوى لهم فيها ولا عمل . ويقول « مور » ان زيادة السرقات ، وغيرها من الجرائم التي يرتكبها الفلاحون ، يعود الى طرد هؤلاء من أرضهم ، وحرمانهم من عملهم . وهو يقول : ان المجتمع هو الذي يدفع الى السرقة والتشرد ، ثم يعاقب على هاتين الجريمتين أشد العقاب . وهذا مجاف للعدالة . ولو أن الفرصة أتيحت للناس للعمل والكسب ، لانعدام الدافع الى السرقة والتشرد . راجع :

Thomas More, Utopia, New York, 1947, P. 35 et seq., P. 72, 75.

(٩٦) من أهم ما كتبه « ادوارد دوكبسيو » :

De la Condition Physique et Morale des jeunes Ouvriers, Brussels, 1843; Mémoire sur le Paupérisme dans les Flanders, Brussels, 1850.

(٩٧) L. M. Moreau — Christophe, Du Probleme de la Misère et de la Solution chez les Peuuples Anciens et Modernes, Paris, 1851.

(٩٨) A. Corne, La Criminalité, sur ses Causes, sur les Moyens d'y Remédier, Journal des Economistes, IX, January 1868, P. 63—93.

(٩٩) وردت الاشارة الى العالم الالماني « فون فالنتيني » (١٨٦٩) في :

Stephen Schafer, Theories in Criminology, op. cit., P. 258.

الجريمة ، وأن الانسان الجائع الذي لا يجد أمامه ما يهدىء جوعه ، سيندفع عجلا أو آجلا الى الجريمة (١٠٠) .

٤٩ ــ وفي عام ١٨٩٤ ، قام « **فورناساري دي فير س** » E. Fornasari di Verce ، بأوسع دراسة على الفقر والجريمة أجريت في القرن التاسع عشر ، شملت ايطاليا (١٨٧٣ ــ ١٨٩٠) ، وانكلترا وايرلندا (١٨٤٠ ــ ١٨٩٠) ، وجنوب ويلز الجديدة واستراليا (١٨٨٢ ــ ١٨٩١) ، كما وشملت عددا كبيرا ومتنوعا من الجرائم ، كجرائم السرقة ، وخيانة الامانة ، والحريق ، والابتزاز ، والزنا ، وقتل الاطفال ، والقتل ، والضرب ، والعصيان ، واستعمال العنف ضد السلطات العامة ، والاعتداء على الادارة العامة ، والاعتداء على الدين ، والجرائم الجنسية ، وغيرها . ثم انتهى الى النتيجة التالية : حيث توجد الثروة يوجد الفقر ، وحيث يوجد الفقر تتهيأ كل الفرص لارتكاب الجريمة (١٠١) .

٥٠ ــ وكرس « **سيريل بيرت** » Cyril Burt (١٩٢٥) ، جزءا كبيرا من دراساته للبحث عن أثر الفقر على جرائم الاحداث في مدينة لندن . ثم انتهى الى أن أكثر من نصف الاحداث الجانحين جاؤوا من عائلات فقيرة . وأن ١٩٪ من هذه العائلات تصنف بأنها فقيرة جدا ، بينما نسبة العائلات الفقيرة جدا في لندن ، خلال الفترة التي أجريت عليها الدراسة (١٨٨٦ ــ ١٩٠٢) ، لا تزيد عن ٨٪ من مجموع السكان العام للمدينة . وأن ٣٧٪ من عائلات الاحداث الجانحين تصنف بأنها فقيرة بصورة معتدلة ، بينما نسبة هذه العائلات في لندن ، خلال الفترة نفسها ، تعادل ٢٢٪ من مجموع السكان العام للمدينة (١٠٢) .

٥١ ــ واذا ما انتقلنا الى الولايات المتحدة الاميركية ، وجدنا أن الكثير من علماء الجريمة انتهى ، بعد دراسات طويلة ، الى وجود علاقة وثيقة بين

---

(١٠٠) وردت الاشارة الى آراء العالم الالماني « وايس » في :
Stephen Schafer, Theories in Criminology, op. cit., P. 259.

(١٠١) ذكرت دراسات العالم الايطالي « فورناساري دو فيرس » في :
Stephen Schafer, Theories in Criminology, op. cit., P. 262.

(١٠٢) Cyril Burt, The Young Delinquent, University of London Press, 1st ed., London, 1925, P. 68—69.

وراجع مجمل نظرية « سيريل بيرت » في الفقر ، ص ٦٦ ــ ٣ ٩.

الجريمـــــــة والفقر . ومن هـــــــؤلاء نذكر « **موريس كولـــدويل** » Morris G. Caldwell (١٩٣١) ، الذي وجد من دراساته لمهن آباء الاحداث المنحرفين ، من نزلاء المؤسسات العقابيـــــة في ولاية « ويسكنسن » ، ان ٤ر٣٣٪ من آباء الاولاد ، و٧ر٥٢٪ من آباء البنات عمال غير مهرة . بينما نسبة العمال غير المهرة في الولاية المذكورة لا يزيد عن ٨ر١١٪ من مجموع العمـــــال العـــام (١٠٣) . وكذلك « **وليام لويد وارنر** » William Lloyd Warner و « **بول لنت** » Paul S. Lunt (١٩٤١) ، اللذان وجدا من دراستهما للوضع الطبقي للمقبوض عليهم على مدار سبع سنوات ، في مدينة « يانكي سيتي » ، أن ٩٠٪ من هؤلاء ينتمون الى الطبقات الدنيا ، بينما أبناء هذه الطبقات لا يشكلون اكثر من ٥٧٪ من سكان المدينة المشار اليها (١٠٤) .

ومن العلمـــــــاء الاميركيين نذكر ايضـــــا « **البـــرت رايس** » Albert J. Reiss, Jr. و « **آلـــبرت لـــــويس رودس** » Albert Lewis Rhodes (١٩٦١) ، اللذين توصلا مـــن دراستهمـــــــا لـــ ٩٢٣٨ حدثا ، من الذكور البيض ، في ولاية « تينيسي » ، الاميركية ، الى ان الاحداث الذين ينحدرون من طبقات اجتماعية منخفضة في اوضاعهـــا الاقتصادية ، والذين يسكنون في أحياء فقيرة ، هم اكثر الاحداث تعرضا للانحراف (١٠٥) .

---

(١٠٣) Morris G. Caldwell, The Economic Status of Families of Delinquent Boys in Wisconsin, American Journal of Sociology, 37 : 231—239, September, 1931.

اشار الى هذا المرجع :

Edwin H. Sutherland and Donald R. Cressey, Criminology, ninth edition, J.B. Lippincott Company, New York, 1974, P. 221.

(١٠٤) William Lloyd Warner and Paul S. Lunt, The Social Life of a Modern Community, Yale University Press, New Haven, 1941, P. 373—377.

اشار الى هذا المرجع :

E. H. Sutherland and D.R. Cressey, Criminology, op. cit., P. 221.

(١٠٥) Albert J. Reiss, Jr., and Albert Lewis Rhodes, The Distribution of Juvenile Delinquency in the Social Structure, American Sociological Review, Vol. 26, No. 5, October, 1961, P. 720—732.

٥٢ ــ واخيرا نذكر دراســـــــة « **اوسكار لويس** » Oscar Lewis (١٩٦١) ، لاطفـــــال « سانشيز » Sanchez في المكسيك ، التي راى في نتيجتها أن الفقر هو السبب الرئيسي لجرائم هؤلاء الاطفال . فالفقير في تلك المنطقة يعيش حياته في صراع دائم من اجل البقاء . لا يمارس مهنة بنيوية ، ولا ينتسب الى اتحاد عمالي أو الى حزب سياسي . يقترض المال في أحيان كثيرة من المرابين . لا يتمتع بحياة خاصة في منزله الذي يعيش فيه عدد كبير من الاشخاص . تحيط به بيئة تتسم بالعنف بين الاطفال بعضهم البعض ، والزوجة والاصدقاء والناس الآخرين . يسلم نفسه الى نشـــاط جنسي مبكر . ينظر الى الاشياء بقدر كبير من التعصب . ويخضع خضوعا كاملا لمصلحة الدولة (١٠٦) .

ثانيا ــ نظرية ارتباط الجريمة بالتقلبات الاقتصادية

٥٣ ــ بدأ الاهتمام واضحا بأثر التقلبات الاقتصادية على الجريمة ، مع بداية الازمة الاقتصادية التي اجتاحت قسما كبيرا من أوروبا عام ١٨٤٢ . ومن أوائل من درس هذه الازمة ، العالم الانكليزي « **وايت وورث راسل** »

---

(١٠٦) Oscar Lewis, The Children of Sanchez : Autobiography of a Mexican Family, Random House, Inc., New York, 1961, PP. XII—XXVII.

اشار الى هذا المرجع :

Richard D. Knudten, Crime in a Complex Society, An Introduction to Criminology, The Dorsey Press, Georgetown, 1970, P. 272.

وراجع تحليلا وافيا لاثر الفقر في تكوين السلوك الاجرامي ، وللدراسات التي تناولت هذه المشكلة في القرن التاسع عشر خاصة :

J.J. Tobias, Crime and Industrial Society in the 19th Century, B. T. Batsford Ltd., London, 1967, P. 150—157.

وراجع ايضا :

Mabel A. Elliott, Crime in Modern Society, Harper and Brothers, New York, 1952, P. 373—375.

وراجع في تحليل اوضاع الطبقات الدنيا في المجتمع ، وعلاقة هذه الاوضاع بتكويـــن الوسط الملائم لنشوء العصابات الاجرامية :

Walter B. Miller, Lower Class Culture as a Generating Milieu of Gang Delinquency, in The Sociology of Crime and Delinquency, Edited by Marvin E. Wolfgang, Leonard Savitz and Norman Johnston, Second Edition, John Wiley and Sons, Inc., New York, 1970, P. 351—363.

Whitworth Russell ، الذي فسر الزيادة الهائلة في نسبة الجريمة بانكلترا عام ١٨٤٢ ، بالمحنة العامة ، والظروف التجارية والصناعية والزراعية السيئة التي اجتاحت انكلترا في تلك السنة (١٠٧) . وايد هذه النتيجة « **جوزيف فليتشر** » Joseph Fletcher ، الذي درس تقلبات الاسعار في انكلترا لسبع وثلاثين سنة ، تمتد من عام ١٨١٠ الى عام ١٨٤٧ ، وانتهى الى وضع علاقة مباشرة بين زيادة أسعار القمح وارتفاع معدلات الجريمة (١٠٨) . كما أيدها « **توغان بارانووسكي** » M. Tugan Baranowsky في بحثه عن أثر التقلبات الاقتصادية على الجريمة في انكلترا ، خلال الاعوام ١٨٢٣ — ١٨٥٠ ، و١٨٧١ — ١٨٩٦ . وقد انتهى من هذه الدراسة الى التأكيد على وجود علاقة وثيقة بين هذه التقلبات وبعض أنواع الجرائم ، وخاصة منها الجرائم الواقعة على الاموال . ففي تقديره أن عدد العاطلين عن العمل يزداد خلال الازمة الاقتصادية ، وعندها تمتلىء السجون باشخاص دفعتهم الضرورة الى ارتكاب جرائمهم (١٠٩) .

٥٤ — واذا ما انتقلنا الى الجانب الالماني ، وجدنا عشرات الدراسات التي حاولت تحديد طبيعة العلاقة بين التقلبات والازمات الاقتصادية والجريمة . وتأتي دراسة « **جورج فون ماير** » Georg Von Meyer (١٨٤١ — ١٩٢٥) ، عالم الاحصاء الاجتماعي الالماني على راس هذه الدراسات في الاهمية . فبعد دراسته لاسعار الحبوب في منطقة « بافاريا » Bavaria الالمانية ، خلال الفترة الواقعة ما بين ١٨٣٥ — ١٨٦١ ، ولمعدلات جريمة السرقة في هذه الفترة ، انتهى الى أن زيادة نصف

---

(١٠٧) Whitworth Russell, Abstract of the Statitics Crime in England and Wales from 1839 to 1843, Journal of the Statistical Society of London, 10 : 38—61, March, 1847, P. 38, cited by George B. Vold, Theoretical Criminology, Oxford University Press, New York, 1958, P. 165—166.

(١٠٨) Joseph Fletcher, Moral and Educational Statistics of England and Wales, Journal of the Statistical Society of London, 18 : 74—9, March 1855, P. 167, cited by George B. Vold, Theoretical Criminology, op. cit., P. 166.

(١٠٩) **اشار الى هذه الدراسة :**

Stephen Schafer, Theories in Criminology, Past and Present Philosophies of the Crime Problem, Random House, New York, 1969, P. 261.

بنس (١١٠) في أسعار الحبوب ، يؤدي الى زيادة جريمة سرقة واحدة بين كل ١٠٠ر٠٠٠ من السكان . وان انخفاض سعر الحبوب نصف بنس يقود الى نقصان جريمة سرقة واحدة بالنسبة لعدد السكان المذكور (١١١) .

كما درس « **فولد** » Fuld (١٨٨١) تقلبات الاسعار في المانيا ، وقارن بين هذه التقلبات وحركة الجريمة ، لينتهي الى القول بأن لهذه التقلبات اثرا كبيرا على الجريمة ، وأن تأثيرها العميق يظهر واضحا في جرائم الاحداث وجرائم المبتدئين (١١٢) . وفي السنة التالية لهذه الدراسة ، قام « **الكسندر فون اوتنغن** » Alexander Von Oettingen (١٨٨٢) ، بدراسة ما يسميه بالاحصائيات الادبية للاخلاق الاجتماعية في المانيا ، ليستخلص بالنتيجة ، أن الظروف الاقتصادية السيئة تخلق المتسولين والمشردين ، وان ارتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة خاصة يزيد من عدد الجرائم ضد الملكية (١١٣) .

٥٥ ــ ومن خلال نقد « **ستارك** » W. Starke. (١٨٨٤) للمعارضين لاهمية العامل الاقتصادي ، يطرح افكاره حول اثر التقلبات الاقتصادية على الجريمة ، فيقول : ان اسعار المواد الغذائية شديدة التأثير على الزواج ونسبة المواليد وعددا آخر من الظواهر الاجتماعية . وهي من هنا تفتح الباب واسعا امام الجريمة . فالملاحظ في « بروسيا » ، خلال الفترة الواقعة ما بين ١٨٥٤ ــ ١٨٧٨ ، ان ارتفاع أسعار الحبوب والبطاطا يؤدي الى زيادة ملحوظة في نسبة الاجرام . وعندما يكون الشتاء قاسيا ، ترتفع أسعار المواد الغذائية خلال جميع فصول السنة ، ويقابلها ارتفاع في نسبة الجرائم في هذه الفصول ، وفي الربيع والصيف من السنة التالية . ويؤكد « ستارك » على شدة الارتباط بين تقلبات الاسعار ، وبعض انواع الجرائم بصورة خاصة ، كالسرقة ، والغش ، وخيانة الامانة ، والنصب ، والتزوير

---

(١١٠) المبلغ الذي قدره « فون ماير » يعادل نصف بنس بالعملة الانكليزية .

(١١١) راجع شرح النتائج التي توصل اليها « جورج فون ماير » في :
Hermann Mannheim, Comparative Criminology, V. II, op. cit., P. 576.

(١١٢) اشار الى دراسة العالم الالماني « فولد » :
Stephen Schafer, Theories in Criminology, op. cit., P. 259.

(١١٣) وردت الاشارة الى دراسة العالم الالماني « الكسندر اوتنجن » في « ستيفن شافر » ، نظريات في علم الاجرام ص ٢٥٨ ــ ٢٥٩ .

والافلاس التجـــاري (١١٤) . وفي « بروسيـــا » أيضا ، أجرى « **موللر** » H. Muller (١٨٩٩) دراسات احصائيـــــــة واسعة ، ليبحث عن علاقة الشروط الاقتصادية بارتفاع نسبة جرائم السرقة والغش وخيانة الامانـــة وغيرها من الجرائم الواقعة على الاموال ، وانتهى الى النتيجة التالية : ان الازمة الاقتصادية التي بدأت عام ١٨٧٣ في « بروسيا » ترافقت بهبوط في النشاط الصناعي ، وزيادة في الاسعار ، وفوضى اقتصادية ، أثرت تأثيرا كبيرا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسيـــة ، ونمت نضال الطبقة العاملة ضد رأس المال . وهذا الوضع قـــاد الى ارتفاع نسبـــــة الجرائم ، وخاصة منها الجرائم الواقعة على الاموال (١١٥) . وهذه النتيجة توصل اليهـــــــا « **سبيتوف** » Spiethoff ، بعد دراستـــه للتقلبـــات الاقتصادية في المانيا خلال الفترة الواقعة ما بين ١٨٨٣ ــ ١٩١٣ ، وانتهى الى أن صلات فترات الهبوط الاقتصادي بالجريمة حقيقة واقعة لا يمكـــن انكارها (١١٦) .

٥٦ ــ ويفحص « **فرانز اكســـــنر** » Franz Exner (١٩٣٩) بعناية شديدة آثار التضخم النقـــدي الذي حدث في المانيا ، في الاعـــوام ١٩٢٠ ــ ١٩٢٤ ، لينتهي الى أن هذا التضخـــم كان له اعمق الاثر على الاجرام . لقد فقد النقد في تلك الفترة كل قيمة له ، مما أفقد الناس اهتمامهم به ، وجعلهم يهتمون فقط بالبضائع والحاجات الماديـــة ، التي ارتفعـــت أثمانها ارتفاعا مخيفا . وهذا الوضع ساهم مساهمـــة كبيرة في ارتفـــاع معدلات بعض أنواع الجرائم ، وفي اختلاف أشكال الاجرام ، بالقياس الى الفترتين السابقة واللاحقة لفترة التضخم المشار اليها (١١٧) .

---

(١١٤) اشار الى دراسة العالم الالماني « ستارك » ، « ستيفن شافر » ، في كتابه نظريات في علم الاجرام ، المرجع السابق ص ٢٥٩ .

(١١٥) ستيفن شافر ، نظريات في علم الاجرام ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(١١٦) وردت الاشارة الى دراسة العالم الالماني « سبيتوف » في :
Jacques Léauté, Criminologie et Science Pénitentiaire, Thémis, P. U. F., Paris, 1972, P. 292—293.

(١١٧) « فرانز اكسنر » ، علم الاجرام ، الطبعة الاولى ، ص ١١٠ ــ ١١٣ ، الطبعـــة الثانية ، ص ٨٢ ــ ٨٤ . اشار الى هذا المرجع :
Hermann Mannheim, Comparative Criminology, op. cit., P. 586—587.

٥٧ ــ ولعل الدراســـــات التي قـــام بها العالم المعاصر « **ليـــون رادزينوفيتش** » Leon Radzinowicz (١١٨) ، هي من اهم الدراسات التي تناولت علاقة التقلبات الاقتصادية بالجريمة . وفيما يلي أهم النتائج التي توصل اليها :

١ ــ توجد علاقة واضحة بين معدلات بعض الجرائم وفترات الهبوط الاقتصـــــــادي economic depression ، وفترات الرخـــاء الاقتصـــادي economic prosperity . ففي بولونيـــا مثلا ، تضـــــــــاعفت جريمـــة سرقة الفحم من القطارات ، خلال فترة الهبوط الاقتصادي الواقعة ما بين ١٩٣٠ ــ ١٩٣٣ . وكان اكثر مرتكبي هذه الجرائم من العاطلين عن العمل والفقراء جدا . كما ظهر في نفس الفترة ارتفاع في نسبة جرائم الغش وخيانة الامانة (١١٩) .

٢ ــ تتزايد جريمتا خيانة الامانة والغش في فترتي الرخاء الاقتصادي والهبوط الاقتصادي على السواء ، وبنفس المعدل . وهذا لا يعني انه لا علاقة لهاتين الجريمتين بالتغيرات الاقتصادية ، وانهما تتزايدان بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية ، وانما يعني ان علاقتهما بالتغيرات الاقتصادية وثيقة ، ولكنهما تحدثان بدوافع وظروف مختلفة . ففي زمن الرخاء يمتـــد النشاط الاقتصادي ويتسع ، فتزداد فرص ارتكاب جريمتي خيانة الامانة والغش ، نتيجة اتساع مجال الاقتراض ، ونمو دوافع الطمع والرغبة في الغنى السريع والحصول على الثروة بأيسر السبل . أما في زمن الهبوط ، فتقل دون ريب فرص ارتكاب جريمتي خيانة الامانة والغش ، ولكن بالمقابل ، يتكون الدافع

---

(١١٨) « ليون رادزينوفيتش » ، عالم اجرام معاصر ، من اصل بولوني ، يعمل حاليا استاذا لعلم الاجرام في جامعتي « كيمبرج » بانكلترا ، و « كولومبيا » في الولايات المتحدة الاميركية . له اهتمامات خاصة بعلاقة الظروف الاقتصادية بالجريمة . وقد اجرى الكثير من دراساته عن « بولونيا » موطنه الاصلي . من أهم كتاباته حول هذه المسألة :
The Influence of Economic Conditions on Crime, Sociological Review 33 : 1—36, 139—153, January — May, 1941; Economic Conditions and Crime, Paper presented to the National Commission on the Causes and Prevention of Violence, 1968, P. 47; Economic Pressures, in Leon Radzinowicz and Marvin E. Wolfgang (Editors), Crime and Justice, Vol. I, The Criminal in Society, Basic Books, New York, 1971, P. 420—442.

(١١٩) L. Radzinowicz, Economic Pressures, op. cit., P. 431—432.

لدى عدد كبير من التجار واصحاب المصارف والشركات ، الى ارتكاب هاتين الجريمتين ، للتعويض عن خسائرهم ، والمحافظة على مستوى معيشتهم ، وعلى المظهر اللازم لحياتهم المهنية (١٢٠) .

٣ ــ تزداد الجرائم الواقعة على الاموال ، وخاصة منها جريمة السرقة ، زمن الهبوط الاقتصادي ، وتقل زمن الرخاء الاقتصادي . أما الجرائم الواقعة على الاشخاص ، والجرائم الجنسية ، وجرائم الحريق ، فعلى العكس من ذلك ، تزداد زمن الرخاء الاقتصادي ، وتقل زمن الهبوط الاقتصادي .

ولكن هذه النتيجة ليست مطلقة . فجرائم النشل ، وهي من الجرائم الواقعة على الاموال ، تقل زمن الهبوط ، وتزداد زمن الرخاء . وجرائم التخلي عن العائلة ، وجرائم تسييب الابناء ، هي من الجرائم الواقعة على الاشخاص ، ومع ذلك تزداد زمن الهبوط وتقل زمن الرخاء . وعلى أي حال ، فان هذا الاختلاف ذا مغزى اقتصادي . فالجيوب تمتلىء زمن الرخاء ، وتفرغ زمن الهبوط . والانفاق على الاسرة والاهتمام بالابناء مرتبط بالوضع الاقتصادي لرب العائلة (١٢١) .

٤ ــ ترتفع نسبة المجرمين المبتدئين والمجرمين بالصدفة في فترات الهبوط الاقتصادي ، أكثر مما ترتفع نسبة المجرمين المحترفين أو المكررين (١٢٢) .

٥ ــ تزداد معدلات الجريمة عندما يكون تغير الاوضاع الاقتصادية للافراد عنيفا وسريعا ، أكثر من ازديادها عندما يكون المستوى الاقتصادي العام لهؤلاء الافراد منخفضا (١٢٣) .

٦ ــ لا يظهر تأثير التغيرات الاقتصادية على الجريمة دائما بصورة آنية ، بل غالبا ما تتأخر النتائج في الظهور سنة أو أكثر . ومن الممكن ان تستمر آثار الهبوط الاقتصادي الى ما بعد انفراج الازمة والعودة الى زمن الرخاء

---

(١٢٠) Ibid., P. 434.

(١٢١) L. Radzinowicz, Economic Pressures, op. cit., P. 433—434.

(١٢٢) Ibid., P. 433.

(١٢٣) Ibid. P. 433.

الاقتصادي (١٢٤) .

ثالثا ــ نظرية ارتباط الجريمة بالحضارة

٥٨ ــ يطرح القائلون بارتباط الجريمة بالحضارة ثلاثة آراء مختلفة : ١ ــ النشاط الاجرامي هو نتيجة للنشاط الاقتصادي . ٢ ــ الجريمة هي نتيجة للحرمان الاقتصادي . ٣ ــ الجريمة هي نتيجة لضعف القدرة الشرائية للفرد .

وسنشرح هذه الآراء على التوالي :

١ ــ النشاط الاجرامي هو نتيجة للنشاط الاقتصادي :

٥٩ ــ يذهب هذا الراي الى ان النشاط الاجرامي مرتبط بالنشاط الاقتصادي قوة وضعفا ، وان الجريمة تستشري كلما ازداد عدد المشاريع الاقتصادية ، ونمت الحركة التجارية ، وكثرت وسائل الانتاج . واقدم من اخذ بهذا الراي العالم الفرنسي « **شارل لوكاس** » Charles Lucas (١٨٠٣ ــ ١٨٨٩) (١٢٥) . فهو يقول ان جرائم الصحافة تتزايد بصورة طبيعية كلما ازدادت وسائل الطباعة تطورا . وان جرائم الافلاس الاحتيالي والتزييف التجاري تزداد كلما ازدادت الصناعة والتجارة نموا . وعلى هذا ، فالتطور الحضاري للدول الغنية ، هو الذي يفسر ، في تقدير « لوكاس » ، ارتفاع نسبة الجرائم فيها ، أكثر من ارتفاعها في الدول الفقيرة (١٢٦) .

---

(١٢٤) Ibid., P. 432—433

وراجع أيضا في تاثير الهبوط الاقتصادي على معدلات الجريمة :

Clark Donald Reed, Criminology, Macmillan, New York, 1942, P. 123—129.

وراجع في اثر التقلبات الاقتصادية بصورة عامة على الجريمة :

Mabel A. Elliott, Crime in Modern Society, op. cit., P. 375—377.

(١٢٥) « شارل لوكاس » عالم فرنسي ، اشتهر بنظرياته في علم العقاب . ولكنه في الوقت نفسه اهتم بسببية الجريمة ، فوقف عند التطور الحضاري كثيرا ، وحاول اكتشاف علاقة هذا التطور بالسلوك الاجرامي . راجع حياته واعماله ونظرياته في :

André Normandeau, "Charles Lucas", in Pioneers in Criminology, Edited by Hermann Mannheim, Second Edition, Patterson Smith, Montclaire, New Jersey, 1972, P. 138—157.

(١٢٦) Leon Radzinowicz, Economic Pressures, op. cit., P. 435.

ولكن « لوكاس » لا يقول بأن سبب ارتفاع نسبة الجرائم في الدول الغنية هو الحضارة نفسها ، وانما كثرة الاشيـــاء المادية التي تفرزهـــا الحضارة . فكلما ازدادت الاشياء الماديـــة ، ازدادت فرص ارتكـــاب الجريمة (١٢٧) .

ولقد قدمت الاحصائيات الفرنسيـــة ، في الفترة الواقعـــة ما بين ١٨٢٦ ــ ١٨٧٨ ، دليلا ساطعا على صحة نظرية « لوكاس » . فالنشاط الصناعي والتجاري تضاعف في هذه الفترة ، والجرائم ازدادت بنفس النسبة تقريبـــا (١٢٨) .

٦٠ ــ ومن الذين أيدوا هذه النظرية ، العالم السويسري « **ايفرنواز** » Ivernois (١٨٣٣) ، والعـــــالم الفرنسي « **ألفـــونس دو كاندول** » Alphonse de Candolle (١٨٥٣) ، والعالـــم الايطـــالي « **فيليبـــو بوليتي** » Filippo Poletti (١٨٨٢) (١٢٩) ، والعـــــالمان الاميركيان « **كلارك دونالد ريد** » Clark Donald Reed (١٩٤٢) (١٣٠) ، و « **فـــان**

---

(١٢٧) André Normandeau, "Charles Lucas", in Pioneers in Criminology, op. cit., P. 152—153.

(١٢٨) تقدر الاحصائيات الجنائية ، ان نسبة الجرائم في فرنسة ، في الفترة الواقعة ما بين ١٨٢٦ ــ ١٨٧٨ ، وصلت من ضعفين ونصف الى ثلاثة اضعاف بالنسبة للفتـــرة السابقة عليهـــا .

(١٢٩) « فيليبو بوليتي » عالم ايطالي ، اقتنع بعلاقة الجريمة بالظروف الاقتصادية ، ولكنه رأى بان هذه الظروف ليست مسؤولة عن الجريمة دون توافر شروط معينة لها . لهذا وجه اهتمامه الى الجانب الحضاري ، والنمو الهائل الذي ظهـــر في أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، في الصناعة والتجارة . من أهم كتب « بوليتي » « العاطفة في علم القانون الجنائي » (١٨٨٢) .

(١٣٠) Clark Donald Reed, Criminology, Macmillan, New York, 1942, P. 119—120.

وراجع دراسة وافية للجريمة في المجتمع الصناعي من القرن التاسع عشر حتى يومنـــا الحاضر ، مع تحليل لعدد من الاراء العلمية التي طرحت حول التغيرات التي طرأت على مشكلة الجريمة بعد أن دخلت المجتمعات (وخاصة المجتمع الانكليزي) مرحلـــة الثورة الصناعية :

J. J. Tobias, Crime and Industrial Society in the 19th Century, B.T. Batsford Ltd, London, 1967, P. 22—50.

شـــو » Van B. Shaw (١٩٤٩) (١٣١) .

٢ ــ الجريمة هي نتيجة الحرمان الاقتصادي :

٦١ ــ لا يختلف هذا الرأي عن الرأي السابق من حيث النتيجة . فكلاهما يذهبان الى ازدياد معدلات الجريمة كلما ازداد المجتمع تقدما وثراء . ولكنهما يختلفان عن بعضهما من حيث أساس التفسير . فالرأي الاول يقوم على أساس موضوعي ، اي يربط الجريمة بكثرة الاشياء المادية التي تفرزها الحضارة . والعامل هنا عامل مادي . أما الرأي الثاني ، فيقوم على أساس شخصي ، أي يربط الجريمة بـ « الحرمان الاقتصادي » economic frustration الذي ينشأ عند الفرد نتيجة عجزه عن الحصول على الاشياء المادية التي تفرزها الحضارة . والعامل هنا عامل نفسي (١٣٢) .

ومن الذين قالوا بهذا الرأي عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي « غابرييل تارد » Gabriel Tarde (١٨٤٣ ــ ١٩٠٤) (١٣٣) ، الذي يرى بأن التقدم الحضاري يخلق عوامل متعددة يمكن أن تقود الى ارتكاب الجريمة . ولكنه يستدرك في الوقت نفسه ويقول : ان علينا أن لا نبحث عن مصادر الجريمة في الفقر أو الغنى أو الرخاء الاقتصادي للبلاد المتطورة حضاريا ، وانما علينا أن نبحث عن هذه المصادر في مشاعر الاكتفاء أو عدم الاكتفاء عند الافراد ، في الشبع أو الجوع ، في القدرة على تأمين الحاجات

وراجع ايضا :

Criminality and Social Change, Note by the Secretary-General, prepared for the General Assembly at its twenty-sixth session, in International Review of Criminal Policy, United Nations, No. 30, 1972, P. 57—65.

(١٣١) Van B. Shaw, The Relationship Between Crime Rates and Certain Population Characteristics in Minnesota Counties, Journal of Criminal Law and Criminology, Vol. 40, May - June, 1949. P. 43—49.

(١٣٢) الاتجاه الغالب اليوم ، هو ادخال مفهوم « الحرمان الاقتصادي » في نطاق النظرية النفسية ــ الاجتماعية ، التي بدأ يطرحها « علم النفس الاجتماعي » ، لا في نطاق النظرية النفسية ، التي لا يزال علم النفس يتمسك بها .

(١٣٣) راجع في حياة « غابرييل تارد » وأعماله وتحليله لسببية الجريمة :

Margaret S. Wilson Vine, "Gabriel Tarde", in Pioneers in Criminology, op. cit., P. 292—304.

التي تفرزها الحضارة ، أو في عدم القدرة على تأمينها (١٣٤) .

٦٢ — ومن علماء القرن الحالي الذين انضموا الى وجهة النظر هذه ، نذكر « **دونالد تافت** » Donald R. Taft ، و « **رالف انكلاند** » Ralph W. England, Jr. و « **جورج فولد** » George B. Vold و « **موريس بلوسكو** » Morris Ploscowe . ويقول هذا الاخير في تقريره عن « العوامل المسببة للاجرام » ، المقدم الى اللجنة القومية لمراقبة القوانين وتطبيقها في أميركا عام ١٩٣١ : ان الاشياء التي تقدمها الحضارة للانسان تكوّن عند الكثير من العاجزين عن الحصول عليها شعورا بالحرمان ... وعندئذ ليس لنا أن نتوقع وقوف المحرومين متفرجين على موائد المترفين . فهم يريدون ما عليها ، وسيعملون دون ريب على مشاركة أصحابها فيها . ان النظرية الديمقراطية تعني بالنسبة لهؤلاء ان الناس ولدوا ومعهم الحق في المساواة بالاستمتاع بالطيبات من الاشياء الموجودة في الحياة . وما يحول بينهم وبين هذه الاشياء ، ليس انهم ادنى من غيرهم ، ولكن فقط بسبب عدم وجود المال الكافي لديهم لشرائها . ثم يضع « بلوسكو » صيغته الشهيرة التي يقول فيها : « حيث تزداد النشاطات المشروعة ، تزداد الفرص والمحركات للنشاطات غير المشروعة ... ويصبح الجو مهيأ لازدياد عدد الجرائم » (١٣٥) .

٣ — الجريمة هي نتيجة ضعف القدرة الشرائية عند الفرد :

٦٣ — يرفض أصحاب هذا الراي النظرية القائلة بأن « **الفقر المطلق** » هو سبب الجريمة . ويؤيدون موقفهم هذا بمستوى معدلات الجريمة المنخفض في الدول النامية ، وبصورة خاصة في بعض الدول الفقيرة جدا

---

(١٣٤) Gabriel Tarde, Penal Philosophy, Translated by R. Howell, 1912, Reprinted by Patterson Smith, Montclair, New Jersey, 1968. P. 360, 362, 392, 560.

وراجع ايضا :

Leon Radzinowicz, Economic Pressures, op. cit., P. 436—437.

(١٣٥) Morris Ploscowe, some Causative Factors in Criminality, National Commission on Law Observance and Enforcement, Report No. 13, Report on Causes of Crime, Vol. 1, Washington, D.C., U. S. Government Printing Office, 1931, P. 176.

كسيلان والهند والحبشة . ان الجريمة في المجتمعات الفنية ، في تقديرهم ، هي وليدة « **للفقر النسبي** » الذي تعاني منه طبقة معينة من الناس ، وخاصة العاطلون عن العمل . ومن المعروف أن وجود نسبة معينة من العاطلين عن العمل في بعض الدول الغنية ، هو نتيجة حتمية لنظامها الاقتصادي . مثال ذلك الولايات المتحدة الاميركية ، التي تقدر نسبة العاطلين عن العمل فيها بصورة دائمة ما بين ٥ ــ ٩٪ . والعاطلون عن العمل يعيشون عادة في حالة من « الفقر النسبي » لا في حالة من « الفقر المطلق » . فمشكلتهم الاساسية ليست في حاجتهم للاشياء المادية التي تحافظ على بقائهم . فهذه الاشياء يمكنهم الحصول عليها من المرتب الشهري الذي يدفعه لهم مكتب الخدمة الاجتماعية ، أو من المدخرات البسيطة التي يحتفظون بها لمثل هذا الظرف . ولكن المشكلة هي في حاجتهم للاشياء التي تضمن لهم حدا معقولا من مستوى المعيشة ، في بلد تتنوع فيه السلع والبضائع ووسائل الرفاهية تنوعا كبيرا (١٣٦) .

ومن العلماء الذين درسوا ظاهرة البطالة في الدول المتحضرة واثرها على الجريمة ، العالمان الاميركيان « **دانييل غلاسر** » Daniel Glaser و « **كنت رايس** » Kent Rice . وقد وجد هذان العالمان من دراستهما للعاطلين عن العمل الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٨ و ٣٥ سنة ، أن البطالة تلعب دورا كبيرا في دفعهم الى طريق الجريمة (١٣٧) .

تقـــويم :

٦٤ ــ لدراسات علماء الاجرام الذين نظروا الى الجريمة والظروف

---

(١٣٦) Leon Radinowicz, Economic Pressures, op. cit., P. 437.

(١٣٧) Daniel Glaser and Kent Rice, Crime, Age and Employment, American Sociological Review, Vol. 24, October, 1959, P. 679—686.

وراجع ايضا حول البطالة كمشكلة اقتصادية تساهم في تكوين السلوك الاجرامي :

Hermann Mannheim, Social Aspects of Crime in England Between the Wars, George Allen and Unwin Ltd, London, 1940, P. 123—159.

وراجع ايضا :

Barbara N. McLennan and Kenneth McLennan, Public Policy and the Control of Crime, in Crime in Urban Society, New York, 1970, P. 125-147.

الاقتصادية ((**نظرة تشخيصية**)) ، اهمية لا يمكن انكارها ، في ايضاح جوانب العلاقة بين كل ظرف من هذه الظروف والظاهرة الاجرامية . والذي اعطى لدراساتهم هذه الاهمية ، هو **المنهج العلمي** الذي ساروا عليه في بحوثهم . فقد اتصلوا في جميع مراحل عملهم بالظاهرة الاجرامية اتصالا ماديا محسوسا ومباشرا . واعتمدوا على الاحصائيات الجنائية ، والاحصائيات الاقتصادية ، والاحصائيات الاجتماعية على مختلف انـواعها . ودعموا عملهم بمتابعـة منهجية لمئات الحالات . وقاموا بمسح اجتماعي ، وبحوث ميدانية شملت مختلف الجرائم والطبقات والفئات الاجتماعية وعـددا كبـيرا من المناطق والازمنة . وقد امتدت اعمال بعضهم الى ما يزيد على عشرة آلاف عينة ، واستغرقت عدة سنوات ، وساهمت فيها مجموعة كبـيرة مـن الباحثين ، واشرفت عليها معاهد علمية متخصصة ومعترف بها .

ولكن رغم حرص هذه الدراسات على المنهج العلمي ، فقد فشلت في وضع نظرية للسلوك الاجرامي ، منسقة القضايا والمفهومات ، ومترابطة ترابطا منطقيا ، وعلى قدر كاف من العمومية والشمول ، وثراء العطاء العلمي، والكفاية النظرية . وهذا ما وضعها في موقف يدعو الى الشك ، ويبعث على الرثـــاء .

ونلخص فيما يلي اهم مآخذنا عليها :

٦٥ ــ **اولا** ــ بقدر ما قدم العلماء ، الذين اعتقدوا بوجود علاقة متينة وثابتة بين الجريمة واحد الظروف الاقتصادية ، من نظريات تثبت وجود هذه العلاقة ، قدم علماء اخرون نظريات تنفي وجودها ، أو تقر بوجود ضعيف لها ، لا يمكن الاعتداد به في سببية الجريمة(١٣٨) . وقد قاد التعارض والتباين بين نتائج النظريات المؤيدة والمعارضة ، رغم دراستها حالات متشابهة كـل

---

(١٣٨) **من اهم الدراسات التي استعرضت النظريات المؤيدة والمعارضة لوجود علاقة بين الجريمة والظروف الاقتصادية ، راجع :**

Joseph Van Kan, Les Causes Economiques de la Criminalité, A. Storck, Paris, 1903; Willem Adriaan Bonger, Criminality and Economic Conditions, op. cit., Thorsten Sellin, Research Memorandum on Crime in the Depression, Social Science Research Council Bulletin No. 27, New York, 1937;

George B. Vold, Theoretical Criminology, Oxford University Press, New York, 1958, P. 157—182, Stephen Schafer, Theories in Crimino-

التشابه ، الى اثارة موجة من الشك عند المهتمين بقضايا الجريمة ، في جميع النظريات التي تفسر السلوك الاجرامي على أساس اقتصادي(١٣٩) .

وسنلقي فيما يلي نظرة سريعة على أهم النظريات المعارضة لوجود علاقة بين الجريمة والظروف الاقتصادية :

١ ــ من أقدم المعارضين لاثر العامل الاقتصادي على الجريمة ،بعد بدء المرحلة العلمية لعلم الاجرام ، الباحثة الانكليزية « **ميري كاربنتر** » التي طرحت على نفسها ، منذ بداية حياتها العلمية ،السؤال التالي : من هم الاحداث الذين يصبحون مجرمين ؟ وقد أجابت على هذا السؤال ، بعد دراسات طويلة ، في كتابها « اجرام الاحداث » (١٨٥٣) (١٤٠) بقولها : ان تأثير الفقر والمحن الاقتصادية على الاحداث ، هو اقل بكثير من تأثير التكوين الثقافي والاجتماعي لآبائهم عليهم . فالآباء الذين يعملون كمجرمين محترفين ، ويعيشون في جو من السلب والسرقة والاعتداء ، سينقلون وجهة نظرهم عن الحياة الى ابنائهم، ويعدونهم بالتالي للدخول الى عالم الجريمة .

٢ ــ درس العـــــالم الانكليزي « **جون كلي** » John Clay اوضاع المجرمين في بعض السجون الانكليزية ، خلال الاعوام ١٨٣٥ ــ ١٨٥٤ ، وانتهى الى ان فترات الهبوط الاقتصادي يمكن ان تزيد نسبة الجريمة زيادة ضئيلة ، ولكن ما يزيدها زيادة كبيرة ، هي فترات الرخاء الاقتصادي (١٤١).

---

logy, op. cit., P. 255—290; Jaques Léauté, Criminologie et Science Pénitentiaire, op. cit., P. 290—307; Hermann Mannheim, Comparative Criminology, op. cit., 572—591.

(١٣٩) **راجع في هذا الشان تحليل « بوريس براسول » لعلاقة الجريمة بالظروف الاقتصادية ، ونقده للمعنى الاقتصادي في سببية الجريمة ، وانتهائه الى القول بان الظروف الاقتصادية قليلة التاثير في الجريمة ، بحيث لا يمكن الاعتداد بها في صياغة نظرية للسلوك الاجرامي.**
Boris Brasol, The Elements of Crime, Psycho-Social Interpretation, Second Edition, Patterson Smith, Montclair, New Jersey, 1969, P. 89—96.

(١٤٠) Mary Carpenter, Juvenile Delinquency, Cash, London, 1853, Quoted by George Vold, Theoretical Criminology, op. cit., P. 170.

(١٤١) John Clay, On the Effect of Good or Bad Times on Committals to Prison, Journal of the Statistical Sociey of London, 18 : 47—9, March, 1855, P. 79, Cited by George Vold, op. cit., P. 166.

٣ ــ توصل العـــــالم الاميركي « **وليام اوغبرن** » William F. Ogburn الى نتيجة معاكسة للنتيجة السابقة ، حين بحث عن أثر التقلبات الاقتصادية على الجريمة ، في ولاية نيويورك ، خلال الفترة الواقعة ما بين ١٨٧٠ــ١٩٢٠ . وقد انتهى الى ان معامل الارتباط بين الجريمة والرخاء الاقتصادي هو ــ ٣٥ر . (١٤٢) .

٤ ــ وتوصلت لنتيجة مقاربة من هذه النتيجة ، عالمة الاحصاء الاقتصادي الانكليزيـــــــــة « **دوروثي توماس** » Dorothy Swaine Thomas ، التي قامت بدراسة من أوسع الدراسات التي عرفتها الظروف الاقتصادية ، للبحث عن العلاقة بين التقلبات الاقتصادية وعدد من الظواهر الاجتماعية ، كالزواج، والمواليد ، والوفيات ، والهجرة ، والفقر ، والكحولية ، والجريمة ، شملت الفترة الواقعة ما بين ١٨٥٧ ــ ١٩١٣ ، في كل من انكلترا وويلز . وقد انتهت بالنسبة للجريمة الى القول بوجود معامل ارتباط ــ٢٥ر . بين الجرائم الصالحة لاقامة الدعوى بها وبين الرخاء الاقتصادي . كما رأت ان العلاقة بين التقلبات الاقتصادية والجرائم الواقعة على الاموال بدون عنف ، ليست قوية ولا ثابتة . وهذه العلاقة ، على العكس ، قوية وثابتة في الجرائم الواقعة على الاموال بالعنف . أما الجرائم الواقعة على الاشخاص فتميل الى ارتفاع ضئيل في فترة الرخاء الاقتصادي ، دون ان يكون لهذا الارتفاع أي مدلول في تحديد العـــلاقة بين الجريمة والتقلبات الاقتصادية (١٤٣) .

٥ ــ صنف العـــــــالمان الاميركيان « **وليام هيلي** » William Healy و « **أوغستـــــا برونر** » Augusta Bronner ٦٧٥ حدثا جانحا الى خمس فئات ، حسب أوضاعهم الاقتصادية . وهذه الفئات هي : ١ ــ فقر مدقع ، ٢ ــ فقر ، ٣ ــ عادي ، ٤ ــ مريح ، ٥ ــ رفاهية . فوجدا ٥ ٪ من هؤلاء الاحداث يعيشون في فقر مدقع ، و ٢٢ ٪ في فقر ، و ٣٥ ٪ في وضع عادي ، و ٣٤ ٪ في وضع مريح ، و ٤ ٪ في حالة رفاهية . وعلى هذا فان ٢٧ ٪ فقط من

---

(١٤٢) William F. Ogburn, Business Fluctuations as Social Forces, Social Forces, 1 : 73—78, January, 1923, Quoted by E.H. Sutherland and D.R. Cressey, Criminology, op. cit., P. 225.

(١٤٣) Dorothy Swaine Thomas, Social Aspects of the Business Cycle, Routledge and Kegan Paul Ltd., London, 1925, P. 143—144, Cited by George Vold, op. cit., P. 178—180.

الاحداث المنحرفين هم من الفقراء . وهذا معناه في نظرهما ان علاقة الجريمة بالفقر قليلة الاهمية (١٤٤) .

٦ ــ تابع « **شيلدون واينور غلويك** » Sheldon and Eleanor Glueck حالة ١٠٠٠ حدث (٥٠٠ منحـــــــــرف و ٥٠٠ غير منحرف) في احياء بوسطن الفقيرة . فاتضح لهما ان ٥٪ من عائلات الاحداث المنحرفين تعيش بدون ضيق اقتصادي ، مقابل ١٢٪ من عائلات الاحداث غير المنحرفين . وان ٦٦ر٤٪ من عائلات المنحرفين تعيش على حافة الضيق الاقتصادي ، مقابل ٧٦٪ من عائلات غير المنحرفين . وان ٢٨ر٦٪ من عائلات المنحرفين تعيش في حالة بؤس ، مقابل ١٢٪ من عائلات غير المنحرفين (١٤٥) .

٧ ــ اتبع الباحثون في فرنسة نفس المنهج الذي اتبع في المانيا للبحث عن العلاقة بين فترات الهبوط الاقتصادي وازدياد جرائم السرقة ، فتوصـــلوا الى نتائج معاكسة للنتائج التي وصل اليها الباحثون في المانيا . فالخط البياني لعدد العاطلين عن العمل سجل ارتفاعا خلال الازمة الاقتصادية ١٩٣١ــ١٩٣٢ (١٤٦) ، بينما سجل الخط البياني لعدد المحـــكوم عليهم بجـــرائم السرقة

---

(١٤٤) William Healy and Augusta F. Bronner, Delinquents and Criminals, Macmillan Co., New York, 1926, P. 121, Cited by Richard D. Knudten, Crime in a Complex Society, op. cit., P. 273.

وراجع في نفس المعنى ، نقدا لنظرية ارتباط الجريمة بالفقر ، والتاكيد على ان الفقر له دور في تكوين السلوك الاجرامي ، ولكن هذا الدور يظل ضعيفا :

Harry Elmer Barnes and Negley K. Teeters, New Horizons in Criminology, Third Edition, Prentice — Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1959, P. 147 — 153 (at P. 148).

(١٤٥) Sheldon and Eleanor Glueck, Unraviling Juvenile Delinquency, Oxford University Press, London, 1950, P. 84.

ويضيف « شيلدون واينور غلويك » في كتابات اخرى ، يحلل فيها الاوضاع الاقتصادية لعائلات الاحداث المنحرفين ، ان الفقر عند الاحداث العاديين لا يشكل سببا لارتفاع نسبة الجريمة بينهم . ولكن الاحداث الذين هم في مستوى ذكاء منخفض ، يتعرضون للجريمة اذا كانوا من عائلات فقيرة اكثر من تعرضهم لها اذا كانوا من عائلات غنية .

Sheldon and Eleanor Glueck, Family Environment and Delinquency, Routledge and Kegan Paul, London, 1962, P. 115—116.

(١٤٦) **بدأت الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٢٩ . ولكن هذه الازمة لم تمتد الى فرنسة الا في الاعوام ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ .**

انخفاضا شديدا في نفس الفترة . وفي الوقت الذي كانت فيه معدلات السرقة تنخفض ، كانت معدلات جريمتي النصب وخيانة الامانة ترتفع . وقد استمر هذا الارتفاع الى ما بعد انتهاء الازمة الاقتصادية ، وعودة حالة الرخاء . كما ظهرت في نفس الفترة زيادة واضحة في جرائم التشرد والتسول (١٤٧) .

وقد أعيدت هذه الدراسة نفسها في فرنسة على الفترة التي ارتفع فيها عدد العاطلين عن العمل خلال الاعوام ١٩٤٥ ــ ١٩٥٦ ، فاتضح بان معدلات السرقة انخفضت في هذه الفترة انخفاضا كبيرا (١٤٨) .

٨ ــ تقدم العـــــالم الاميركي « **ثورستن سيلين** » Thorsten Sellin ، في عـام ١٩٣٧ ، بتقرير الى مجلس البحوث للعلوم الاجتماعية ، جمع فيه نتائج الدراسات التي تمت في اوروبا واميركا ، خلال ٣٥ عاما ، للبحث عن عـلاقة الجريمة بالظروف الاقتصادية ، وانتهى الى عدم قناعته بتمكن أي من هـذه الدراسات ، من اثبات وجود هذه العلاقة بصورة قاطعة وأكيدة (١٤٩) .

٦٦ ــ **ثانيـا** ــ بنت الغالبية العظمى من النظريات التي تفسر الجريمة تفسيرا اقتصاديا ، نتائجها على نسبة لا تتجاوز الـ٦٠٪ من المجرمين الفقراء ، ومن المجرمين المحرومين والعاطلين عن العمل في فترات الازمات الاقتصادية وفترات الثراء الاقتصادي . وهذا يعني ان ٤٠٪ من المجرمين هم من الطبقتين المتوسطة والغنية . فكيف يمكننا صياغة نظرية للسلوك الاجرامي تقوم على الفقر ، أو التقلبات الاقتصادية ، أو التقدم الحضاري ، وبين أيدينا نسبة من المجرمين تقارب الـ٤٠٪ ، يرتكبون جرائمهم لاسباب غير الاسباب الاقتصادية (١٥٠) .

٦٧ ــ **ثالثـا** ــ الدول النامية عموما ، وخاصة الهند (١٥١) وسيلان

---

(١٤٧) Jacques Léauté, Criminologie et Science Pénitentiaire, op. cit., P. 295-296.

(١٤٨) Jacques Léauté, op. cit., P. 297.

(١٤٩) Thorsten Sellin, Research Memorandum on Crime in the Depression, Social Science Research Council Bulletin No. 27, New York, 1937.

(١٥٠) **راجع في هذا المعنى :**

George Vold, Theoretical Criminology, op. cit. P. 172.

(١٥١) **في احد التقارير التي قدمت عن فترة المجاعة في الهند عام ١٩٤٣ : جاء ما يلي :**

« في خلال كل هذه الاشهر كانت ماشية « براهمن » البيضاء تهيم بالمئات في

والحبشة ، هي أكثر دول العالم فقرا ، ومع ذلك فنسبة الجريمة فيها ، هي من أقل نسب الجريمة في العالم (١٥٢) .

٦٨ ــ **رابعـــا ــ** اعتمدت أكثر الدراسات التي قالت بوجود عـــلاقة بين الجريمة والظروف الاقتصادية، على الاحصائيات الرسمية. وهذه الاحصائيات معيبة للاسباب التالية :

١ ــ لا تمثل الاحصائيات الجنائية سوى « الاجرام القانوني أو القضائي » (١٥٣)، و « الاجرام الظاهر » (١٥٤) . وهذان النوعان من الاجرام بعيدان كل البعد عن « الاجرام الحقيقي » (١٥٥) . ومن المعروف أن صعوبة كشف

شوارع « كلكتا » ، كما هي دائما ، تسير بهدوء على أجسام الموتى ، أو الاشخاص المشرفين على الموت ، تحك ارداقها الثقيلة في حواجز السيارات ، وتستمتع بالشمس على سلالم البنوك في شارع « كليف » الكبير . ولكن أحدا لم يأكل البقرة ، ولا حتى حلم بذلك . لم اسمع عن بنغالي هندي لا يفضل الهلاك مع أسرته على ان يأكل لحـم البقر . ولم يكن في ذلك الوقت أي عنف ، ولم يسرق دكان بقال ، ولا مخزن أرز ، كما أن واحدا من النوادي الثرية ، أو المطاعم الكبيرة لم تهـدده اتجمـوع الجـائعة : فالبنغاليون يموتون بهذه السهولة العميقة التي تعتبر بالنسبة لغالبية الاميركيين من أكثر ما يثير الدهشة في الهند » .

Josn Fischer, Indian's Insoluble Hunger, Harper's Magasine, 190: 438-445, April, 1945, (at P. 439), Quoted by E. H. Sutherland and D.R. Cressey, op. cit., P. 223.

(١٥٢) Harry Elmer Barnes and Negley K. Teeters, New Horizons in Criminology, op. cit., 147—153.

(١٥٣) الاجرام القانوني أو القضائي La criminalité légale ou judiciaire هو الـــذي يتكـــون من مجمـــوع الجـــرائم التي تقضي فيها المحاكم الجزائية بالادانة . ويمكننا معرفة معدلات هذه الجرائم من احصائيات وزارة العدل ، وملفات المحاكم ، وسجلات المؤسسات العقابية .

(١٥٤) الاجرام الظاهر La criminalité apparante هو الذي يتكون من مجموع الجرائم التي تصل الى علم دوائر الامن ، أي مجموع الجرائم التي تسجلها مخافر الشرطة ودوائر التحقيق والنيابة العامة . يضاف اليها الجرائم التي تسجنها المحاكم ولا تصدر فيها أحكام بالادانة .

(١٥٥) الاجرام الحقيقي La criminalité réelle هو مجموع الجرائم التي تقع فعلا ، ولكن قسما منها يظل مجهولا ، أو يكتشف ويظل مرتكبوه مجهولين . والاجرام الحقيقي هو أكبر بكثير من الاجرام القانوني والاجرام الظاهر ، لان الكثير من المجرمين

« الرقم المظلم » (١٥٦) تزداد كلما ازدادت الحضارة تقدما وتعقيدا .

٢ ــ لا تسجل جميع الجرائم التي يكتشف أمرها ضمن الاحصائيات الجنائية الرسمية . فمن الجرائم ما تتم المصالحة بشأنه بين الجاني والمجنى عليه في مخافر الشرطة ، أو يهمل ، أو تطوى صفحته ، دون ان تدون أية معلومات عنه في السجلات الرسمية . واكثر هذه الجرائم من الجرائم البسيطة الواقعة على الاشخاص أو الاموال أو على الاخلاق . كما ان اكثر الجرائم الاقتصادية والمالية والتجارية ، تحل المنازعات حولها بطريق « المصالحة الادارية » ، أو تحال الى « لجان ادارية » للفصل فيها ، أو ينزع عنها الطابع الجزائي ، لتصبح مجرد تقصير مدني ، تنظر فيه المحاكم المدنية . وفي جميع هذه الحالات ، لا تدون الجرائم المذكورة في اي سجل جنائي ، وبالتالي تظل مستبعدة عن نطاق الاحصائيات الجنائية .

٣ ــ تظهر صورة الفقراء والعاطلين عن العمل والمحرومين والمشردين والمتسولين واضحة في الاحصائيات الجنائية ، لان احتمالات القبض على هؤلاء ، ومحاكمتهم ، وادانتهم ، هي أكبر بكثير من احتمالات القبض على الاغنياء ، أو على ابناء الطبقة المتوسطة ، أو على الاشخاص المستقرين في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية . وهذا الوضع يرجع لاسباب اربعة :

أ ــ ينظر رجال الشرطة والمخبرون الى الطبقات الاجتماعية الدنيا نظرة ريبة . وحين وقوع اية جريمة ، توجه اليهم أصابع الاتهام قبل ان توجه الى غيرهم (١٥٧) . والامر لا يختلف كثيرا بالنسبة لنظرة المحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة اليهم . أما ابناء الطبقة البورجوازية، فيعاملون من قبل الجميع على انهم مواطنون « محترمون » (١٥٨) ، يترفعون عن الصغائر ، ويلتزمون

لديهم قدرة على اخفاء جرائمهم ، او لان الجريمة تقع بدون علم الضحية ، او يعلم بها ويؤثر الصمت تجنبا لاجراءات المحاكم الطويلة ، او خشية الجاني ، او مداراة للفضيحة.

(١٥٦) الرقم المظلم Dark number او الرقم الاسود Chiffre noir
هو اصطلاح يطلق على عدد الجرائم التي تظل مجهولة ، ولا تكتشف العدالة أمرها ، ولا تكتشف مرتكبيها .

(١٥٧) Harry Elmer Barnes and Negley K. Teeters, New Horizons in Criminology, op. cit., P. 150; E. H. Sutherland and D.R. Cressey, Criminology, op. cit., P. 220.

(١٥٨) Edwin H. Sutherland, White Collar Crime, Holt, Rinehard and Winston, Inc., New York, 1961, P. 222.

بشكل كامل بقواعد القانون والنظام . وابناء الطبقة المتوسطة هـم ، في نظر الكثير من الناس ، طيبون ، متدينون ، يستهويهم العمل الجاد ، والمهنة الثابتة ، ويقدسون قواعد الدين والاخلاق والقانون .

ب ـ الفقراء والمحرومون يسكنون أحياء خاصة بهم ، تدعى في كل مكان « الاحياء الفقيرة » أو « الاحيـــــــاء الخربة » Slum . وفي هذه الاحياء تزداد رقابة الشرطة ، وتكثر عيون المخبرين . أما الاغنياء فيسكنون أحياء راقية، تبعث في نفوس رجال الامن الهدوء والطمأنينة. فهي لهذا قلما تثير انتباههم . واذا ما ثارت شكوكهم حولها ، دخلوا اليها مع أكبر قدر من الحذر ومراعاة قواعد المراقبة والملاحقة والتفتيش والضبط والقبض .

ج ـ ابناء الطبقات الدنيا يقعون سريعا في المصائد التي تنصب لهم ، بل كثيرا ما يكتشف أمرهم دون حاجة الى مصائد . أما الاغنياء ورجال المال والاعمال، فهم بمهارتهم وسعة اطلاعهم وتجاربهم وامكانياتهم المادية والمعنوية، قادرون على اخفاء جرائمهم ، ومراوغة رجال الامن ، واتباع الاساليب الكفيلة بعدم انكشاف أمرهم .

د ـ يقف الفقير أمام أجهزة العدالة الجزائية لوحده ، دون محامين أو مساعدين ، ويقف الغني أمام هذه الاجهزة مع محاميه ومساعديه ومستشاريه. ولهذا الوضع ، دون ريب ، تأثيره في احكام البراءة وأحكام الادانة (١٥٩) .

---

(١٥٩) راجع في هذا المعنى :

W.N. Seymour, Jr., Social and Ethical Considerations in Assessing White-Collar Crime, The American Criminal Law Review, 11 : 821, 1973; R.W. Ogren, The Ineffectiveness of the Criminal Sanction in Fraud and Corruption Cases : Losing the Battle against White Collar Crime, The American Criminal Law Review, 11 : 959, 1973; Gwyn Nettler, Explaining Crime, McGraw-Hill Book Company, New York, 1974, P. 114.

« خـــــــاتمة »

٦٩ ــ ونحن نعالج مشكلة الجريمة والظروف الاقتصادية ، نجد انفسنا امام حقيقتين لا مجال لانكارهما :

الحقيقة الأولى ــ هي أن الجريمة تزداد في الدول الراسمالية زيادة مطردة ، في مختلف الظروف والازمنة . ويمكننا رسم صورة للجريمة في الـــدول الراسمالية ، خلال الربع الثالث من القرن الحالي ، بالاشكال الثلاثة التالية :

اولا ــ منذ عام ١٩٥٠ ، اي منذ أن بلغ الاقتصاد الراسمالي درجة كبيرة من الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية ، ومستوى المعيشة في الـــدول الراسمالية في ارتفاع مستمر . لقد ارتفع معدل دخل الفرد السنوي ، وفتحت أبواب فرص العمل على مصراعيها أمام الشباب ، وتحسنت الظروف السكنية، وقلت الاحياء الخربة ، وانتشرت الخدمات الصحية والثقافية انتشارا لم يسبق له مثيل من قبل . ومع ذلك فالجرائم التقليدية تضاعفت أكثر من ثلاث مرات ، وعمت زيادتها جميع الطبقـــات والفئـــات والقطـــاعات ، ومختلف الاعـــمار والاجناس .

ثانيـــا ــ الدول الراسمالية اليوم هي موطن الانماط الجديدة للجريمة ، كجرائم أصحاب الياقات البيضاء ، والجرائم الاقتصادية ، والجرائم المنظمة ، وجرائم الاحتراف ، وجرائم المخدرات ، وجـــرائم الجنس والمتـــاجرة بالرقيق الابيض .

ثالثـــا ــ الولايات المتحدة الاميركية هي أكثر بلدان العالم رفاهية واقلها فقراً . وهي أيضا أكثر بلدان العالم انفاقا على دراسة الجريمة ومكافحتها والوقاية منها . ففيها تجري أهم البحوث والدراسات وأوسعها ، وفيها تنشأ المعاهد العلمية المتخصصة في علوم الجريمة بوفرة، وفيها تطبق أحدث النظريات التي تبحث عن حل للسلوك الاجرامي . ومع ذلك فهي تعاني من أعلى نسبة جريمة في العالم . وهذه النسبة في تزايد مستمر ، يثير القلق ، ويدفع الى نظرة تأمل طويلة .

الحقيقة الثانية ــ وهي أن الجريمة ما زالت موجودة في الدول الاشتراكية . وأن نبوءة « وليم ادريان بونجير » بزوال الجريمة عندما يزول المجتمع الرأسمالي لم تتحقق .

ولكن لتكون هذه الحقيقة واضحة ، لا بد من رسم صورة للجريمة في المجتمعات الاشتراكية ، أيضا في اشكال ثلاثة :

اولا ــ ان نسبة الجريمة في الدول الاشتراكية ، وخاصة في الاتحاد السوفييتي والصين ، حسب الاحصائيات التي جمعتها الامم المتحدة ، هي اقل نسب الجرائم في العالم . وهي اذا ما قورنت بنسبة الجريمة في الدول الرأسمالية ، وخاصة بالولايات المتحدة الاميركية ، بدت ضئيلة الى حد كبير .

هذا فضلا عن أن المجتمعات الاشتراكية لا تعرف الانماط الجديدة ، التي غزت المجتمعات الرأسمالية وطغت عليها . أن النمط الجديد الوحيد المنتشر في الدول الاشتراكية هو الجرائم الاقتصادية . وهذا أمر طبيعي تفرضه طبيعة التنظيم الاقتصادي الاشتراكي .

ثانيا ــ لا ينكر الفكر الاشتراكي اليوم وجود بعض الحالات الاجرامية التي ترجع لاسباب مرضية ، كالاضطرابات العقلية والعصبية والنفسية . ويرى علماء الجريمة في الدول الاشتراكية ان الكفاح ضد هذه الامراض مستمر، لحصرها بقدر الامكان ، وتقليل عددها ، بغية حماية الفرد والمجتمع من خطورتها .

ثالثا ــ لم تتخلص الدول الاشتراكية ، بما فيها الاتحاد السوفييتي والصين ، حتى اليوم من بقايا المجتمع الرأسمالي . وهذه البقايا لها دورها دون ريب في خلق تناقضات من شأنها ان تقود الى الجريمة في اشكالها التقليدية ،والى الجرائم الاقتصادية .

مراجع البحث

BARNES, HARRY ELMER, and TEETERS, NEGLEY K., New Horizons in Criminology, Third Edition, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1959.

BARSOL, BORIS, The Elements of Crime, Psycho-Social Interpretation, Second Edition, Patterson Smith, Montclair, New Jersey, 1969.

BONGER, WILLEM ADRIAAN, Criminality and Economic Conditions, Translated by H. P. Horton, Little, Brown, Boston, 1916.

BONGER, WILLEM ADRIAAN, Criminality and Economic Conditions, Abridged and with an Introduction by Austin T. Turk, Indiana University Press, A Midland Book, Bloomington, 1969.

BONGER, WILLEM ADRIAAN, An Introduction to Criminology, Translated by Emil van Loo, Methuen and Co., Ltd., London, 1936.

BONGER, WILLEM ADRIAAN, Race and Crime Translated by Margaret M. Horduk, Colombia University Press, New York, 1943.

BOUZAT, PIERRE et PINATEL, JEAN, Traité de Droit Pénal et de Criminologie, Tome III, Criminologie, 3e Ed., Dalloz, 1975.

BURT, CYRIL, The Young Delinquent, University of London Press, 1st ed., London, 1925.

CALDWELL, MORRIS G., The Economic Status of Families of Delinquent Boys in Wisconsin, American Journal of Sociology, 37 : 231—239, September, 1931.

CHAMBLISS, WILLIAM J, A Sociological Analysis of the Law of Vagrancy, Social Problems, Vol. 12, (Summer, 1964), P. 67—77.

CLARK, JOHN P., and WENNINGER, EUGENE P., Social Class and Delinquency, in The Sociology of Crime and Delinquency, Edited by

Marvin E. Wolfgang, Leonard Savitz and Norman Johnston, Second Edition, John Wiley and Sons, Inc., New York, 1970, P. 451—462.

CLINARD (M.B.) and ABBOT (D.J.), Crime in Developing Countries: A Comparative Perspective, John Wiley, New York, 1973.

COHEN, JEROME ALAN, The Criminal Process in the People's Republic of China 1949—1963, An Introduction, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1968.

COLE, G.D.H., The Meaning of Marxism, Ann Arbor Paperbacks, The University of Michigan Press, Ann Arbor, 1966.

CONNOR, WALTER D., Deviance in Soviet Society, Crime, Delinquency and Alcoholism, Colombia University Press, New York, 1972.

CRESSEY, DONALD R., Theft of the Nation, Haper and Row, New York, 1969.

Criminality and Social Change, Summary of a note by the Secretary — General prepared for the General Assembly, in International Review of Criminal Policy, No. 30, 1972, United Nations, P. 57—65.

DENISOFF, SERGE R., and McQUARIE, DONALD, Crime Control in Capitalist Society : A Reply to Quinney, Issues in Criminology, Vol. 10, No. 1 (Spring, 1975), P. 109—119.

EDELHERTZ, HERBERT, The Nature, Impact and Prosecution of White Collar Crime, Washington, May, 1970, in B.J. George, Jr., White Collar Crimes : Defense and Prosecution, Practicing Law Institute, New York City, 1971, P. 12—90.

EDELMAN (B.), Le Droit Saisi par la Photographie, (Eliments pour une théorie Marxiste du droit), François Maspero, Paris, 1973.

ELLIOTT, MABEL A., Crime in Modern Society, Harper and Brothers, New York, 1952.

ENGELS, FREDERICK, The Condition of the Working Class in England in 1844, Allen and Unwin, London, 1950.

Fighth United Nations Congress on the Prevention of Crime and Treatment of Offenders, Geneva, Switzerland, 1—12 September 1975, Changes

in Forms and Dimensions of Criminality — Transnational and National, Working Paper, 54 P.

FOX, VERNON, Introduction to Criminology, Prentice — Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1976.

FUJIMOTO, TETSUYA, Social Class and Crime : The Case of the Japanese — Americans, Issues in Criminology, Vol. 10, No. 1, (Spring, 1975), P. 73 — 93.

GLASER, DANIEL, and RICE, KENT, Crime, Age and Employment, American Sociological Review, Vol. 24, October, 1959, P. 679—686.

GLUECK, ELEANOR and SHELDON, Unraveling Juuvenile Delinquency, Oxford University Press, London, 1950.

GLUECK, ELEANOR and SHELDON, Family Environment and Delinquency, Routledge and Kegan Paul, London, 1962.

IRVIN, JOHN K, and CRESSEY, DONALD R, Thieves, Convicts and the Inmate Culture, Social Problems, Vol. 10, (Fall, 1962), P. 142—155.

KNUDTEN, RICHARD D., Crime in a Complex Society, An Introduction to Criminology, The Dorsey Press, Homewood, Illinois, 1970.
KORN (R. R.) and McCORKLE (L.W.), Criminology and Penology, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1959.

LEPENNA, IVO, Soviet Penal Policy, The Bodley Head LTD., London, 1968.

LEAUTE, JACQUES et Coll., Sondage, sur l'Estimation de la Gravité Comparée des Principales Infractions, Année Sociologique, Paris, 1970.

LEAUTE, JACQUES, Criminologie et Science Pénitentiaire, Coll. Thémis, P. U. F., Paris, 1972.

LEKSCHAS, JOHN, A Propos de Quelques Questions Concernant la Criminalité dans la Société Socialiste, Revue de Droit et de Légalisation de la République Démocratique Allemande, 1/71, 1971, P. 15—23.

LUNDEN, WALTER A., "Emile Durkheim", in Pioneers in Criminology, Edited by Hermann Mannheim, Second Edition, Patterson Smith, Montclair, New Jersey, 1972, P. 385—399.

MACAULAY, MARY, Russia — A New Look at Crime, I.S.T. D., London, 1966.

MANNHEIM, HERMANN, Social Aspects of Crime in England Between the Wars, George Allen and Unwin LTD., London, 1940.

MANNHEIM, HERMANN, Comparative Criminology, Routledge and Kegan Paul, London, 1965.

MANNHEIM, HERMANN, (Editor), Pioneers in Criminology, Second Edition, Patterson Smith, Montclair, New Jersey, 1972.

MARX, KARL, and ENGELS, FREDERICK, The German Ideology, Laurence and Wishart, London, 1965.

MARX KARL, Theories of Surplus Value, Part I, Translated by Emile Burns, Progress Publishers, Moscow, 1969.

MARX, KARL, Preface to a Contribution to the Critique of Political Economy, in Marx-Engels selected works, Vol. I, Moscow, 1955.

MARX, KARL, Capital Punishment, New Daily Tribune, 18 February 1853, Reprinted in T. Bottomore and M. Rubel (Editors), Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, Penguin, 1963, P. 233—235.

MAYS, JOHN BARRON, Crime and the Social Structure, Faber and Faber LTD., London, 1963.

McLENNAN, BARBARA N., and McLENNAN, KENNETH, Public Policy and the Control of Crime, in Crime in Urban Society, New York, 1970, P. 125—147.

MERLE, ROGER et VITU, ANDRE, Traité de Droit Criminel, Ed. Cujas, Paris, 1967.

MERLE, ROGER, Les Mondes du Crime, Coll. Regard, Privat (Editeur), Toulouse, 1968.

MIALE, MICHEL, Une Introduction Critique au Droit, Francçois Maspero, Paris, 1976.

MILLER, WALTER B., Lower Class Culture as a Generating Milieu of Gang Delinquency, in The Sociology of Crime and Delinquency, Edited

by Marvin E. Wolfgang, Leonard Savitz and Norman Johnston, Second Edition, John Wiley and Sons, Inc., New York, 1970, P. 351—362.

NETTLER, GWYNN, Explaining Crime, McGraw-Hill Book Company, New York, 1974.

NORMANDEAU, ANDRE, "Charles Lucas", in Pioneers in Criminology, Edited by Hermann Mannheim, Second Edition, Patterson Smith, Montclair, New Jersey, 1972, P. 138—157.

OGREN, ROBERT W., The Ineffectiveness of the Criminal Sanction in Fraud and Corruption Cases : Losing the Battle Against White-Collar Crime, the American Criminal Law Review, Vol. 11, 1973, P. 959—988.

PHILIPSON, MICHAEL, Sociological Aspects of Crime and Delinquency, Routledge and Kegan Paul, London, 1971.

PLOSCOWE, MORRIS, Some Causative Factors in Criminality, National Commission on Law Observance and Enforcement, Report No. 13, Report on Causes of Crim, Vol. 1, Washington, D.C., U.S. Government Printing office, 1931, P. 176.

President's Commission on Law Enforcement and Administration of Justice, U.S. Government Printing Office, Washington, D.C., February 1967, The Challenge of Crime in a Free Society.

— Task Force Report : Corrections

— Task Force Report : Organised Crime

— Task Force Report : The Police

QUINNEY, RICHARD, Introduction : Toward a Sociology of Criminal Law, in Richard Quinney (Editor), Crime and Justice in Society, Little, Brown, Boston, 1969.

QUINNEY, RICHARD, The Social Reality of Crime, Little, Brown, Boston, 1970.

QUINNEY, RICHARD, Crime Control in Capitalist Society : A Critical Philosophy of Legal Order, Issues in Criminology, Vol. 8, Spring 1973, P. 75—99.

QUINNEY, RICHARD, Criminal Justice in America : A Critical Understanding, Little, Brown, Boston, 1974.

RADZINOWICZ, LEON, The Influence of Economic Conditions on Crime, Sociological Review, 33 : 1-36, January-May, 1941, P. 139—153.

RADZINOWICZ, LEON, Idiology and Crime, A Study of Crime in its Social and Historical Context, Heinemann Educational Books, London, 1965.

RADZINOWICZ, LEON, Economic Pressures, in Leon Radzinowicz and Marvin E. Wolfgang, (Editors), Crime and Justice, Vol. I, The Criminal in Society, Basic Books, New York, 1971, P. 420—442.

RECKLESS, WALTER C. , Criminal Bahavior, Macmillan, New York, 1940.

RECKLESS, WALTER C., The Crime Problem, Third Edition, Appleton - Century - Crofts, Inc., New York, 1961.

REED, CLARK DONALD, Criminology, MacMillan, New York, 1942.

REISS, ALBERT J., and RHODES, ALBERT LEWIS, The Distribution of Juvenile Delinquency in the Social Structure, American Sociological Review, Vol 26, No. 5, Octobre, 1961, P. 720-732.

Report on Organized Crime, Pennsylvania Crime Commission, Office of the Attorney General, Commonwealth of Pennsylvania, July 2, 1970.

ROBIN, GERALD D., "William Douglas Morrison," in Pioneers in Criminology, Edited by the Hermann Mannheim, Second Edition, Patterson Smith, Montclair, New Jersey, 1972, P. 341—360.

ROMASKIN (P.S.), (Editor), Fundamentals of Soviet Law, Academy of Science of the U.S.S.R., Institute of State and Law, Moscow, 1964.

SCHAFER, STEPHEN, Theories in Criminology, Past and Present Philosophies of the Crime Problem, Random House, New York, 1969.

SCHAFER, STEPHEN, Introduction to Criminology, Reston Publishing Company, Inc., A Prentice-Hall Company, Reston, Virginia, 1976.

SCHELLING, THOMAS C., Economics and Criminal Enterprise, in The Sociology of Crime and Delinquency, Edited by Marvin E. Wolf-

gang, Leonard Savitz and Norman Johnston, Second Edition, John Wiley and Sons, Inc., New York, 1970, P. 613—625.

SELLIN, THORSTEN, Research Memorandum on Crime in the Depression, Social Science Research Council Bulletin No. 27, New York, 1937.

SEYMOUR, WHITNEY NORTH, JR., Social and Ethical Considerations in Assessing White-Collar Crime, The American Criminal Law Review, Vol. 11, 1973, P. 821—834.

STEPHANI, GASTON, LEVASSEUR, GEORGES, et JAMBU-MERLIN, ROGER, Criminologie et Science Pénitentiaire, Deuxième Edition, Dalloz, Paris, 1970.

SUTHERLAND, EDWIN H., Theft as a way of Life, in the Sociology of Crime and Delinquency, Edited by Marvin E. Wolfgang, Leonard Savitz and Norman Johnston, Second Edition, John Wiley and Sons, Inc., New York, 1970, P. 559—568.

SUTHERLAND, EDWIN H., White Collar Crime, Holt, Renehart and Winston, New York, 1961.

SUTHERLAND, EDWIN H, et CRESSEY, DONALD R, Principes de Criminologie, Introduction de Marc ANCEL, (Version Française), Ed. Cujas, Paris, 1966.

SUTHERLAND, EDWIN H, and CRESSEY, DONALD R., Criminology, Ninth Edition, J.B. Lippincott Company, New York, 1974.

TARDE, GABRIEL, La Philosophie Pénale, 4e Ed., Ed. Cujas, Paris, 1972.

TOBIAS, J. J., Crime and Industrial Society in the 19th Century, B. T. Batsford LTD., London, 1967.

VAN BEMMELEN, JACOB M., "Willem Adriaan Bonger", in Pioneers in Criminology, Edited by Herman Mannheim, Second Edition, Patterson Smith, Montclair, New Jersey, 1972, P. 443—457.

VAN KAN, JOSEPH, Les Causes Economiques de la Criminalité, A. Storck, Paris, 1903.

VOLD, GEORGE B., Theoretical Criminology, Oxford University Press, New York, 1958.

VOUIN, ROBERT, et LEAUTE, JACQUES, Droit Pénal et Criminologie, Coll. Thémis, P. U. F., Paris, 1956.

WEYL (Monique et Roland), La Justice et Les Hommes, Ed. Sociales, Paris, 1962.

WILSON VINE, MARGARET S., "Gabriel Tarde", in Pioneers in Criminology Edited by Hermann Mannheim, Second Edition, Patterson Smith, Montclair, New Jersey, 1972, P. 292—304.

* * *

محمـــــد عـــــارف ، الجريمة في المجتمع ، نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي ، الطبعة الاولى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .